العروض والقافية
في
أمالي ابن الشجري

إعداد

د/ عصام عامرية

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية الدراسات العربية والإسلامية بالفيوم

مقدمة :

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ...

فمما لاشك فيه أن التراث العربى ذاخر بالمؤلفات العلمية ، التى تبرهن على أن العرب أهل علم ، وأدب ، وثقافة. وقد كانت هذه المؤلفات متنوعة فى مادتها العلمية ، وفى موضوعاتها ومن ضمن هذه المؤلفات كتب الأمالى ، التى تنوعت مادتها العلمية ، وتشعبت موضوعاتها ، ومن أجلّ هذه الكتب أمالى ابن الشجرى ، فقد تضمنت مادة علمية غزيرة ، ما بين الحديث عن الصرف ، والنحو ، والعروض ، والقافية ، والأدب ، والتاريخ.

ومن هنا وجدت نفسى أقرأ فى هذا السفر العظيم قراءة متأنية، وخرجت من هذه القراءة بعدة موضوعات وجدتها جديرة بالدراسة والبحث ومن هذه الموضوعات : العروض والقافية.

على أننى أسارع فأقول : إن ابن الشجرى لم يقصد ـ غالبا ـ التأليف فى هذين العلمين ، أو توقيف أماليه عليهما ، وإنما حديثه عنهما كان يأتى عرضًا حين حديثه عن مسائل نحوية ، أو صرفية ، يدلف من خلالها إلى الحديث عنهما.

وهو وإن لم يقصد إليهما قصدا إلا أنه عندما كان يتناول أمرا متعلقا بهما يبدو كأنه يقصد إلى التأليف فيهما قصدا ، بان ذلك من خلاله آرائه ، وقدرته على عرض المسائل ، حتى إنه فى بعض الأحيان كان يتعمد ويقنن لهما ، كيف لا ، وهو تلميذ نجيب لشيخه التبريزى صاحب منهج فى المؤلفات العروضية والقافوية ؟!!

وحديثى فى هذا البحث يكشف عن علم جديد نبغ فيه ابن الشجرى بجانب نبوغه فى النحو والصرف ، ولإظهار ذلك سيدور البحث حول محورين رئيسين أولهما : العروض والقافية وثانيهما : الضرورة الشعرية وينضوى تحت هذين المحورين الكثير من المسائل التى قمت بدراستها وتحليلها.

وبعد ... فهذا جهد المقل فإن أكن وفقت فمن الله سبحانه وتعالى ، وإن كانت الأخرى فمن نفسى وحسبى الاجتهاد.

والله تعالى أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

أولا : العروض والقافية

سيكون حديثى فى هذا المحور حول المسائل التى تناولها ابن الشجرى فى الأمالى فى هذين العلمين ، من حيث المصطلحات ، ومن حيث الأحكام والقواعد التى وردت بشأنهما.

أ- المصطلحات العروضية

عرّف ابن الشجرى بعض المصطلحات العروضية فى أثناء عرضه لمسائل النحو والصرف فى أماليه ، ويظهر ذلك فيما يلى :

١ - الإضمار

الإضمار من جملة الزحافات العروضية ، وهو فى تعريف العروضيين: إسكان المتحرك الثانى من متفاعلن[١] ، فيصير متْفاعلن، قال عنه الدمامينى : "وهو حسن[٢].

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الشجرى ، فعرفه ، وحدد موضعه فى البحور ، فقال : "الإضمار من الألقاب العروضية والنحوية ، وهو فى العروض: لقب زحاف يقع فى البحر المسمى بالكامل ، وهو أن يسكن الحرف الثانى من متفاعلن فيصير متْفاعلن ، فينقل إلى مستفعلن"[٣].

فابن الشجرى فرق بين الإضمار النحوى ، والإضمار العروضى ، وذكر أنه فى العروض إسكان المتحرك الثانى من متْفاعلن تفعيلة بحر الكامل فتتحول إلى متْفاعلن ثم تنقل إلى مستفعلن.

٢- الخَرْم[٤]

الخرم بالراء المهملة ، وهو فى الاصطلاح : إسقاط المتحرك الأول من الوتد المجموع فى أول تفعيلة من أول البيت ، مثل : مفاعيلن فتصبح فاعيلن وقد يقع فى أول العجر أيضًا"[٥].

وقد أفاض الشنترينى فى الحديث عنه ، وذكر أنه النقصان الذى يخص أول جزء فى البيت ، وهو حذف الحرف الأول منه ولايكون إلا فى وتد مجموع، أو ما رجع إلى لفظه ، وهو لايكون عند الخليل إلا فى ثلاثة أجزاء ، أولها : فعولن فى الطويل ، والمتقارب ، ويسمى فيه الثلم.

والثانى : مفاعيلن فى الهزج ، والمضارع ، ويسمى فيه الخرم. والثالث : مفاعلتن فى الوافر ، ويسمى فيه العضب[٦].

أما ابن الشجرى فقد تحدث عنه فى معرض حديثه عن قول امرىء القيس[٧].

وعين لها حدرة بدرةٌ شَقَّت مآقيهما من أُخَرْ

قال : والبيت من ثالث البحر المسى المتقارب ، عروضه سالمة[٨] ، وضربه محذوف ووزنه فعل ، وقد استعمل فيه الخرم الذى يسمى الثلم فى أول النصف الثانى ، وقل ما يوجد الخرم إلا فى أول البيت"[٩].

وقال فى موضع آخر من الأمالى : "والخرم إنما يأتى فى الجزء الأول من البيت وقد جاء فى الجزء الأول من النصف الثانى"[١٠].

واستدل على ذلك ببيت امرىء القيس السابق ، حيث جاءت التفعيلة الأولى من المصراع الثانى محذوفة المتحرك الأول فى قوله (شقت) على وزن (عولن) ، وتنقل إلى فعْلن بسكون العين.

والواضح فيما سبق أن ابن الشجرى يستعمل الخرم والثلم بمعنى واحد ، ويرى أن الخرم يأتى فى الجزء الأول من البيت ، وهو ما عليه أكثر العروضيين وقد يأتى فى الجزء الأول من النصف الثانى ، كما هو الحال فى بيت امرىء القيس السابق.

واستعمال الخرم والثلم بمعنى واحد قال به ابن القطاع ، حيث قال: "الخرم وهو إسقاط المتحرك الأول من الجزء الأول من البيت ، ويسمى أثلم"(١١).

كما أن ابن الشجرى جعل الخرم يدخل أول الجزء الثانى من البيت ، وليس فقط أوله ، كما هو عليه أكثر العروضيين مخالفا بذلك الخليل بن أحمد الذى منع أن يأتى هذا الضرب من النقصان فى أول الشطر الثانى من البيت وموافقا بذلك الأخفش(١٢).

والواضح أن ابن الشجرى تبع الخليل فى أمر ، وخالفه فى أمر آخر ، فقد تبعه عندما سمى الخرم بالثلم عندما يأتى النقص فى تفعيلة فعولن فى الطويل والمتقارب ، وخالفه حين أجاز دخول الخرم المسمى بالثلم فى أول الشطر الثانى. والحق أن ابن الشجرى مسبوق فى هذا بالأخفش كما سبق ، وابن القطاع(١٣) والزمخشرى(١٤) فالثلاثة أجازوا دخول الخرم فى أول الجزء الثانى من البيت مع قلته.

٣- الخَبْن

الخبن فى الاصطلاح : "ما حذف منه ساكنه الثانى أصلا"[١٥] وهو زحاف يدخل الأسباب دون الأوتاد ، ويكون فى التفعيلات الآتية:

- مستفعلن تصير بالخبن متفعلن (//o//o).
- مستفع لن تصير بالخبن متفع لن (//o/ /o).
- فاعلن تصير بالخبن فعلن (///o).
- فاعلاتن تصير بالخبن فعلاتن ، (///o/o).
- مفعولاتُ تصير بالخبن معولاتُ ، وتحول إلى فعولاتُ (//o/o).

أما ابن الشجرى فإنه لم يعرفه تعريفا اصطلاحيا ، لكنه تحدث عنه عند دخوله بحر السريع خاصة وذلك فى معرض حديثه عن قول أشجع بن عمرو السلمى :

لم يحب هارون بها جعفراً لكنه حابى خراسانا

قال : "ولو وضع منشد حبا فى موضع حابى ، لم يكسر الوزن، لأن الجزء الذى هو حابى : مستفعلن ، فإذا وضعت مكانه حبا دخله زحاف الذى يسمى الخبن فصار مفاعلن. وهو من البحر المسمى السريع ، ولكن التعويل فى مثل هذا على الرواية" [١٦].

فابن الشجرى لم يعرف الخبن تعريفا اصطلاحيا فى هذا الموضع ، وإنما تحدث عنه من خلال استعماله فى تفعيلة (مستفعلن) فى بحر السريع ، حيث إنه ذكر أنه لووضع منشد حبا فى البيت السابق فى موضع حابى لم يكسر الوزن.

وهذا كلام صحيح ؛ لأن حابى مع بقية تفعيلتها تكون على وزن (مستفعلن) هكذا : (حابى خرا) ، وإذا وضع منشد حبا فتصبح التفعيلة (متفعلن) هكذا : (حباخرا) التى هى مفاعلن.

قال الدمامينى عن الخبن : وهو صالح وذهب أبو الحسن بن سبع إلى أنه حسن[١٧].

ب ـ المصطلحات القافوية

عرف ابن الشجرى بعض المصطلحات القافوية فى أثناء عرضه لمسائل النحو والصرف فى أماليه ، وقد قسمتها ـ عند عرضها ـ إلى :

أ ـ أسماء حروف القافية. ب ـ مسميات عيوبها.

وذلك على النحو التالى :

أ ـ أسماء حروف القافية

١ ـ الروى

الروى عند العروضيين هو : "الحرف الذى تبنى عليه القصيدة ، ويتكرر ، ويلزم ، ويكون منتهى آخر حرف فى الشعر المقيد ، وقبل الوصل فى الشعر المطلق"[١٨].

وابن الشجرى لم يخرج تعريفه عن هذا التعريف ، حيث قال: والروى: حرف قافية الشعر اللازم[١٩].

وقال عنه فى موضع آخر من الأمالى : "والذى بعد الدخيل هو الروى"[٢٠].

والملاحظ فى كلام العروضين وابن الشجرى عن الروى أنه أحد أهم حروف القافية ، ولا أكون مغالياً إذا قلت : إنه أهم حروف

القافية ، فهو الذى تبنى عليه القصيدة ، وإليه تنسب ، حتى إنه يقال ـ مثلا ـ عينية أبى ذؤيب ، نسبة إلى رويها وهو حرف العين ... قال عنه الدمامينى : "به عصمة الأبيات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت عصبًا"[٢١].

٢ - الوصل

الوصل هو الحرف الذى يلى حرف الروى ، وهو نوعان :

أ ـ حرف مد ينشأ من إشباع حركة الروى ، فيكون ألفا ، أو واوا ، أو ياء.

ب ـ هاء ساكنة ، أو محركة تلى حرف الروى جارية مجرى الألف[٢٢].

أما ابن الشجرى فقد تحدث عن الوصل حديثا تطبيقاً ، لم يعرفه، لكنه ذكر حروفه ، فقال : "... لأن الهاء حرف خفى مهموس، فلذلك استعملوه فى القوافى وصلاً ، ساكنا ومتحركا ، فالساكن فى نحو[٢٣].

وقفت على ربع لمية ناقتى فمازلت أبكى عنده وأخاطبهْ

والمحرك فى نحو[٢٤] :

عفت الديار محلها فمقامها

وبلد عامية أعماؤه[٢٥]

كما استعملوا الألف ، والواو ، والياء وصلاً فى نحو[٢٦]

أقلى اللوم عاذل والعتابا

ونحو : [٢٧] سُقيت الغيث أيتها الخيامو

ونحو : [٢٨] قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلى[٢٩]

وهو بهذا التقسيم لحروف الوصل ، ذهب مذهب القدامى عندما ذكروا أن حرف الوصل إما أن ينشأ من إشباع حركة حرف

الروى فيكون ألفا اذا كانت حركة الروى فتحة ، أو واوا إذا كانت حركة الروى ضمة ، أو ياء إذا كانت حركة الروى كسرة[٣٠].

أو أن الوصل يكون بالهاء الساكنة ، أو المحركة جارية مجرى الألف.

٣- الرِّدْف

الردف حرف مد ، أو حرف لين يكون قبل الروى ، سواء أكان هذا الروى ساكنا أو متحركا[٣١].

وحروفه هى : الألف ، أو الواو ، أو الياء ، قبل الروى نفسه من غير فاصلة بينهما فإن وقعت الألف ردفا ، لايصح أن تعاقبها الواو أو الياء ، فى حين أن الروى إذا كان واوا ، أوياء ، فإنه يجوز للشاعر أن يعاقب بينهما[٣٢].

وهذا الكلام نجده بوضوح عند ابن الشجرى عند تعرضه للحديث عن هذا المصطلح ، وعن حروفه ، فقد عرفه بأنه : "كل حرف مد قبل الروى بغير فصل"[٣٣].

وقال فى موضع آخر : "وأما الردف فكل حرف لين وقع قبل الروى بغير فصل"[٣٤].

أما عن حروفه فذكر أنه يكون بالألف ، كما فى : كلام ، والياء كما فى كليم ، والواو ، كما فى كلوم ، ثم قال : "ولا اعتداد بالجمع بين الواو الساكنة ، والساكن المدغم فى نحو : تمُوَّد الثوب ، وكذلك الياء فى أُصيم ، ومُديْق ، ونحوهما لقلته ذلك فى الاستعمال [٣٥].

وعن الشروط التى يجب توافرها فى حرف الردف ، نص ابن الشجرى على أنه إذا كان ألفا انفرد به ، لايشترك معه الواو أو الياء ، وإذا كان واوا أو ياء ، فإنهما يتعاقبان فى القصيدة الواحدة . قال : "ولذلك انفردت الألف بوقوعها ردفا فى القصيدة ، كقول القائل :[٣٦]

قوم إذا أكلوا أخفوا كلامهمُ واستوثقوا من رتاج الباب والدار
لايقبس الجار منهمْ فضل نارهمُ ولا تكفّ يّد عن حرمة الجار

فلو وضعت فى هذه القافية مع الجار : النور ، أو الخير ، كان خطأ بإجماع العرب ، فالواو والياء يجيئان ردفين فى القصيدة ، وربما جاءا فى بيت ، كقوله : [٣٧]

أجارة بيتينا أبوك غيور وميسور ما يرجى لديك عسير[٣٨]

٤- التأسيس

التأسيس ألف ساكنة قبل حرف الروى بحرف متحرك ، يكون بين حرف الروى وبينها ، يلزم فى ذلك الموضع من القصيدة كلها ، نحو : ألف فاعل من لامه[٣٩].

فالروى هنا اللام فى فاعل وقبل هذا الحرف الصحيح حرف مدّ هو الألف ، المسمى بالتأسيس وهذا معناه أن الردف لايجتمع مع التأسيس.والتأسيس لايكون إلا بالألف ، فلا يكون بالواو ، أو الياء وهو أول شىء يجب التزامه فى القافية بعد الحركة السابقة عليه[٤٠].

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الشجرى فى أكثر من موضع من أماليه، فتارة يعرفه ، وأخرى يذكر حروفه ، وموضعه من كلمة القافية قال فى تعريفه : "والتأسيس كل ألف وقعت فى القافية

وبينهـا وبيـن الـروى حـرف ؛ كـألف سـالم ، وعـالم ، ونـازل ، وبـازل"[٤١].

وقد حدد ابن الشجرى حروفـه بـالألف فقـط ، كـا حـدد موقعـه مـن القافيـة ، حيـث نـص علـى أن الألـف اختصـت بكونهـا تأسيسـا ، وذلـك أن يكـون بينهـا ، وبيـن الحـرف المسـمى رويـا حـرف لقبـه القوافيون الدخيل ، كـالزاى من المنـازل ، فى قـول ذى الرمـة[٤٢].

خليلى عوجا من صدور الرواحل بوعساء حزوى فابكيا فى المنازل[٤٣]

والتأسـيس ينبغـى أن يـلزم أبيـات القصيـدة كلهـا ، أى لايجـوز للشـاعر أن يـأتى ببيت مؤسس فى قصيدتـه ، ثم يـأتى ببيـت آخـر غـير مؤسس وقد نـص ابن الشجرى علـى ذلك حيـن قـال : "والتأسـيس يـلزم أبيـات القصيـدة كلهـا".[٤٤]

٥- الدَّخِيل

الدخيـل هـو الحـرف الـذى بيـن التأسـيس ، والـروى ، ويجـوز اختلافـه ، أى: يجـوز أن يكـون نونـا ، أو تـاء ، أو صـادا ، أو أى حرف صحيح آخر ، وكذلك المعتل شريطة أن يكـون متحركـا ، نحـو: المنـاول ، والمنـاير ، إلا الألـف، ومـن الدخيـل قـول الأعشـى :

يزيد يغض الطرف دونى كأنمـا زوى بين عينيه علىّ المحاجم

فلا ينبسط من بين عينيك ما انزوى ولا تلقنـى إلا وأنفك راغم[٤٥]

فـالميم حـرف الـروى فـى البيـت ، والدخيـل فـى البيـت الأول حـرف الجيم ، وفـى البيت الثانى حرف الغين.

والدخيـل مـلازم للتأسـيس ، بمعنـى أن وجـود أحدهمـا يسـتلزم وجود الآخر، وكلاهما لايجتمع مع الـردف.[٤٦]

وبينهـا وبيـن الـروى حـرف ؛ كـألف سـالم ، وعـالم ، ونـازل ، وبـازل"[٤١].

وقد حدد ابن الشجرى حروفه بالألف فقط ، كما حدد موقعه من القافية ، حيث نص على أن الألف اختصت بكونها تأسيسا ، وذلك أن يكون بينها ، وبين الحرف المسمى رويا حرف لقبه القوافيون الدخيل ، كالزاى من المنازل ، فى قول ذى الرمة[٤٢].

خليلى عوجا من صدور الرواحل بوعساء حزوى فابكيا فى المنازل[٤٣]

والتأسيس ينبغى أن يلزم أبيات القصيدة كلها ، أى لايجوز للشاعر أن يأتى ببيت مؤسس فى قصيدته ، ثم يأتى ببيت آخر غير مؤسس وقد نص ابن الشجرى على ذلك حين قال : "والتأسيس يلزم أبيات القصيدة كلها".[٤٤]

٥- الدَّخِيل

الدخيل هو الحرف الذى بين التأسيس ، والروى ، ويجوز اختلافه ، أى: يجوز أن يكون نونا ، أو تاء ، أو صادا ، أو أى حرف صحيح آخر ، وكذلك المعتل شريطة أن يكون متحركا ، نحو: المناول ، والمنابر ، إلا الألف، ومن الدخيل قول الأعشى :

يزيد يغض الطرف دونى كأنما زوى بين عينيه علىَّ المحاجم

فلا ينبسط من بين عينيك ما انزوى ولا تلقنى إلا وأنفك راغم[٤٥]

فالميم حرف الروى فى البيت ، والدخيل فى البيت الأول حرف الجيم ، وفى البيت الثانى حرف الغين.

والدخيل ملازم للتأسيس ، بمعنى أن وجود أحدهما يستلزم وجود الآخر، وكلاهما لايجتمع مع الردف.[٤٦]

أما ابن الشجرى فقد تحدث عن الدخيل فى أكثر من موضع فى أماليه، حيث عرفه ، ومثل له ، فقد عرفه بأنه "الحرف الفاصل بين الألف والروى".(٤٧)

ومثل له بالزاى من المنازل فى قول ذى الرمة :

خليلى عوجا من صدور الرواحل بوعساء حزوى فابكيا فى المنازل(٤٨)

فاللام حرف الروى ، والزاى الدخيل ، والألف التأسيس ، فالدخيل هو الفاصل بين ألف التأسيس ، وبين الروى ، وهذا معنى كلام ابن الشجرى.

٦- ألف الإطلاق

ألف الإطلاق يعنى بها العروضيون إشباع الفتحة من حرف الروى المطلق ، لتتولد الألف ، وتسمى بالمجرى. (٤٩)

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الشجرى فى موضع واحد من أماليه ، عند حديثه عن قول الشاعر :

فإما ترينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

قال : "... ألف أودى تأسيس . والتأسيس يلزم أبيات القصيدة كلها ، والحرف الذى بعده يسمى الدخيل ، والذى بعد الدخيل هو الروى ، والألف المتطرفة حرف إطلاق القافية".(٥٠)

أى أن حرف الروى هو الهاء ، والذى قبله الدخيل ، وحركة هاء الروى التى تولدت عنها الألف تسمى بألف الإطلاق.

ب ـ مسميات عيوب القافية

١ – الإِقْوَاء

الإقواء اختلاف حركة حرف الروى المطلق ، بكسر ، وضم، كأن تكون القوافى مضمومة فيكسر الشاعر ، أو تكون مكسورة فيضم[٥١] وهو من عيوب القافية التى قد يقع فيها الشعراء.

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الشجرى فى أكثر من موضع فى أماليه، يعرفه أحيانا ، وأحيانا أخرى يلتمس له تخريجا ، أو يسوغ لمجيئه ، وكيف أنه يكون أفضل ـ فى بعض الأحيان ـ من تركه قال فى تعريفه : "رفع قافية ، وجر أخرى وهذا يسمى الإقواء، من قولهم : أقوى الحابل إذا جاء بقوة من قوى الحبل تخالف سائر قواه".[٥٢]

ومثل له بقول الفرزدق لجرير :

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطبُ

وإنى لأخشى إن رحلت إليهمُ عليك الذى لاقى يسار الكواعب[٥٣]

فالفرزدق أقوى عندما جاء بالباء روياً مضموماً ، ثم أعقبها بباء أخرى مجرورة.

أما عن استحسانه للإقواء ، وكيف أنه يكون أفضل من تركه فى بعض الأحيان ، فقد بان هذا عند حديثه عن قول امرىء القيس :

تخدى على العلات سام رأسها روعاء منسمها رثيم دامى

جالت لتدسرعنى فقلت لها : اقصرى إنى امرؤ صرعى عليك حرامُ

ب - مسميات عيوب القافية

١ - الإقْوَاء

الإقواء اختلاف حركة حرف الروى المطلق ، بكسر ، وضم، كأن تكون القوافى مضمومة فيكسر الشاعر ، أو تكون مكسورة فيضم[٥١] وهو من عيوب القافية التى قد يقع فيها الشعراء.

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الشجرى فى أكثر من موضع فى أماليه، يعرفه أحيانا ، وأحيانا أخرى يلتمس له تخريجا ، أو يسوغ لمجيئه ، وكيف أنه يكون أفضل - فى بعض الأحيان — من تركه قال فى تعريفه : "رفع قافية ، وجر أخرى وهذا يسمى الإقواء، من قولهم : أقوى الحابل إذا جاء بقوة من قوى الحبل تخالف سائر قواه".[٥٢]

ومثل له بقول الفرزدق لجرير :

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطبُ
وإنى لأخشى إن رحلت إليهمُ عليك الذى لاقى يسار الكواعب[٥٣]

فالفرزدق أقوى عندما جاء بالباء روياً مضموماً ، ثم أعقبها بباء أخرى مجرورة.

أما عن استحسانه للإقواء ، وكيف أنه يكون أفضل من تركه فى بعض الأحيان ، فقد بان هذا عند حديثه عن قول امرىء القيس :

تخدى على العلات سام رأسها روعاء منسمها رثيم دامى
جالت لتدسرعنى فقلت لها : اقصرى إنى امرؤ صرعى عليك حرامُ

قال ابن الشجرى : "وهذا البيت انفرد الأصمعى بروايته ، وروى حرام مكسور الميم ، ولورواه بضمها على الإقواء كان أحب إلى".(٥٤)

فالظاهر من كلامه السابق أنه يستحسن رواية البيت بضم الميم فى حرام على الإقواء عن رواية الأصمعى إياه بالكسر.

وعلى ما يبدو أن الإقواء فى هذه الرواية استحسنه امرؤ القيس نفسه ، وقد بدا هذا فى قول أبى العلاء له : "أتقول : حرامْ فتقوى أم تقول : حرامِ ، فتخرجه مخرج حذامِ وقطامِ ؟ وقد كان بعض علماء الدولة الثانية يجعلك لا يجوز الإقواء عليك ، فيقول امرؤ القيس : لا نكرة عندنا فى الإقواء ....".(٥٥)

وفى موضع آخر من الأمالى ينقل ابن الشجرى عن السيرافى تخريجا لبيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام ، وقد جاء فيهما الإقواء ، وهما :

تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيحْ

تغير كل ذى حسن وطيب وقل بشاشة الوجه المليح

قال ابن الشجرى : "فقال أبو بكر ـ أبو بكر بن دريد ـ هذا شعر قد قيل فى صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت ـ أبو سعيد السيرا فى ـ نصب بشاشة ، وحذف التنوين فيها لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة فتنصبه على التمييز ، ثم رفع "الوجه" وصفته بإسناد "قل" إليه ، فيصير اللفظ:"وقل بشاشة الوجه المليح" ، والأصل : بشاشتن الوجه المليح ، فقال : ارتفع ، فرفعنى حتى اقعدنى إلى جنبه".(٥٦)

وهذا النص الذى نقله ابن الشجرى لما دار بين ابن دريد ، والسيرافى ، يوضح كيف أنه اطمأن إلى تأويل السيرافى ، مع مافيه من تحفظ فى تصورى.

٢- الإِكْفَاء

جعله بعض العلماء مساويا للإقواء ، ولا أغالى إذا قلت : إن بعضهم عده الإقواء بعينه قال الشنترينى : "وأما الإكفاء ، فقيل : هو الإقواء بعينه وأكثر العلماء على أنه اختلاف حركة الروى إذا تقاربت المخارج".(٥٧)

أما ابن الشجرى فلم يعرفه تعريفا اصطلاحيا ، واكتفى بقوله: "وهذا يسمى فى عيوب القوافى الإكفاء(٥٨) وذلك بعد أن أورد عدة أبيات شعرية بان فيها هذا العيب العروضى ومما يحسب له أنه جاء بشاهد على وجود الإكفاء لم أجده عند غيره ، وقد سبقنى إلى تقرير ذلك أستاذنا الدكتور محمود الطناحى فى أثناء تخريجه لهذا الشاهد ، وهذا الشاهد ، هو قول الراجز :

يا ريها اليوم على مبين
على مبين جرد القصيم(٥٩)

قال ابن الشجرى فيه : "جمع بين الميم والنون رويين لتقارب مخرجيهما، كقول الآخر.(٦٠)

بُنى إن البرشىء هين
المنطق الطيب والطعيم

ومثله لأبى جهل بن هشام :(٦١)

ما تنقم الحرب العوان منى

بازل عامين حديث السن

لمثل هذا ولدتنى أمى

وقال آخر ، فجمع بين الطاء والدال ؛ لتقاربهما.[٦٢]

إذا ركبت فاجعلونى وسطا

إنى كبير لا أطيق العندا

... وهذا يسمى فى عيوب القوافى الإكفاء".[٦٣]

فالواضح من الشواهد التى ساقها ابن الشجرى أنه عرف المصطلح بالمثال ، أى أنه جاء بشواهد تظهر هذا العيب ، ثم اكتفى بعد ذلك بقوله : "وهذا يسمى فى عيوب القوافى الإكفاء ، أى عندما تختلف أحرف الروى فى القصيدة الواحدة بحروف متقاربة فى المخرج ، كما هو الحال بين النون والميم ، أو الطاء والدال.

٣- سِنَاد الحَذْو

سناد الحذو هو تعاقب الفتحة مع الضمة ، أو مع الكسرة قبل الردف[٦٤] ، وهو عيب أما إذا كان التعاقب بين الكسرة والضمة فلا يعد ذلك عيبا.

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الشجرى ، فعرفه ، وعده من العيوب التى قد يقع فيها الشاعر قال فى تعريفه : "... سناد الحذو، والحذو حركة ما قبل الردف ، فإن كانت ضمة مع كسرة فلا عيب ، وإن كانت مع إحداهما فتحة، سمى ذلك سناداً"[٦٥] وقد أورد ابن الشجرى عدة شواهد على سناد الحذو ، كقول عمرو بن كلثوم.[٦٦]

تصفقها الرياح إذا جرينا[٦٧]

مع قوله : ولا تبقى خمور الأندرينا

و : تربعت الأجارع والمتونا

واستشهد أيضا بقول الآخر :

ألم يحزنك والأنباء تنمى بما لاقت سراة بنى العُبيد

ومصرع ضيزن وبنى أبيه وفرسان الكتائب من تزيد

أتاهم بالفيول مجللات وبالأبطال سابور الجنُود

ثم قال بعد ذلك : جاء فى هذه الأبيات سناد الحذو[٦٨]

وقد بدا واضحًا سناد الحذو فى كل الأبيات التى أوردها ابن الشجرى ؛ حيث جاءت حركة ما قبل الردف فى أبيات عمرو بن كلثوم مفتوحة فى "جرينا" ، وجاءت مكسورة فى الأندرينا ، وجاءت مضمومة فى "المتونا" ، وكذلك فى الأبيات الأخيرة ؛ حيث جاءت حركة ما قبل الردف مفتوحة فى العبيد ، ومكسورة فى تزيد ، ومضمومة فى الجنود.

ج - الأحكام العروضية والقافوية

وردت بعض الأحكام العروضية والقافوية عند ابن الشجرى فى أماليه ، وهى وإن كانت قليلة إلا أنها – على كل حال – تحدد معالم اجتهاده فى هذين العلمين ، ومن هذه الأحكام ما يلى :

١- البحران : الطويل والوافر ليس الإضمار من ألقاب زحافهما

سئل ابن الشجرى عن الإضمار الوارد فى هذه الأبيات :

اسمع أبا الأزهر ما أقول

عليك فيما نابنا التعويل

مسألـــــــة غفلها الخليل

يرفع فيها الفاعل ٫لمفعول

ويضمر الوافـــر والطويل

فأجـاب ابـن الشـجرى بـأن "الإضمـار مـن الألقـاب العروضيـة والنحويـة[٦٩] ، وهـو فـى العـروض لقـب زحـاف يقـع فـى البحـر المسـمى الكـامل، وهـو أن يسـكن الحـرف الثـانى مـن متفـاعلن ، فيصـير مُتفـاعلن، فينقـل إلـى متفعلـن والبحـران المنقبـان : الطويـل والوافـر ، ليـس الإضمـار مـن ألقـاب زحافهمـا".[٧٠]

وابـن الشـجرى لـم يجانبـه الصـواب فيمـا ذكـر مـن أن الإضمـار ليـس مـن ألقـاب زحـاف بحـرى الطويـل ، والوافـر ، لأن هـذا مـا نـص عليـه العروضيـون.[٧١]

٢- المجزوم أو الموقوف فى القوافى المطلقة يحرك بالكسر دون سواه

ذكـر ابـن الشـجرى حكـم الحـرف الواقـع فـى القافيـة المطلقـة ، وكـان مجزومـا أو موقوفـا ، لمـاذا يحـرك بالكسـر دون سـواه كقـول الشـاعر[٧٢]

وكم دهمتنـى مـن خطـوب ملمـة صـبرت عليهـا ثـم لـم أتخشـع

فأدركـت ثـأرى والـذى قـد فعلتـم قلائـد فـى أعنـاقكم لـم تقطـع

وكقـول عـدى بـن زيـد[٧٣] :

إذا أنـت لـم تنفـع صـديقك جـاهدا ولـم تنـك بالبوسـى عـدوك فـابعد

إذا أنـت فـاكهت الرجـال فـلا تلـع وقـل مثـل مـا قـالوا ولا تـتزيد

فالملاحظ فى الأبيات السابقة التى أوردها ابن الشجرى أن حرف الروى جاء محركا بالكسر دون غيره من الفتح أو الضم ، وقد أجاب ابن الشجرى عن ذلك بقوله :

"فعن ذلك جوابان ، أحدهما : أنهم لما اضطروا إلى تحريك المجزوم لإطلاق القافية لم يخل أن يحرك بالكسر أو بإحدى أختيها فلم يجز أن يحرك بالضمة ولا الفتحة ، كراهة أن يلتبس بالمرفوع أو المنصوب ، فلما وجب تحريكه بالكسر حملوا عليه ماسكونه الوقف.

والثانى : أنهم لما اضطرهم إتمام الوزن إلى تحريك المجزوم والموقوف لا لساكن لقيه ، بل لينشأ عن حركة حرف مدّ يتم به الوزن حركوه بالحركة المألوفة فيه إذا لقيه ساكن فكسروه فنشأت عن الكسرة الياء. (٧٤)

ففى هذا النص علل ابن الشجرى لحكم حرف الروى إذا وقع مجزوما وموقوما ، وكيف أنه يحرك بالكسر دون غيره ، فذكر أن لذلك سببين :

أولهما : التحريك بالكسر هو الأنسب من الضم أو الفتح ، كراهة أن يلتبس المجزوم أوالموقوف بالمرفوع أو المنصوب.

ثانيهما : حرك بالكسر ؛ لأنه المألوف إذا لقيه ساكن.

ثانيا الضرورة الشعرية

قد يلجأ الشاعر ــ أحيانا ــ إلى التضحية بقاعدة نحوية ، أو صرفية ، أو صوتيه أو غير ذلك من أجل الوزن العروضى ، وكذلك الحال من أجل قافية البيت ، وهو فى كل ضروراته يريد الوصول

إلى حس إيقاعى يتناسب مع بعضه البعض ، ومن أجل هذا قد يرتكب بعض المخالفات التى تعد من قبيل الضرورات.

قال السيوطى فى حدها : "وقد اختلف الناس فى حد الضرورة ، فقال ابن مالك : هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقال ابن عصفور : الشعر نفسه ضرورة ، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى".(٧٥)

وعلى الرغم من السماح للشاعر بارتكاب بعض المخالفات لكن تمتنع عليه المخالفة التى ليس لها وجه قال ابن الشجرى : "... وإنما يجوز فى الضرورات مراجعة الأصول ، كصرف ما لا ينصرف ، وكقصر الممدود ؛ لأن القصر هو الأصل ، كما أن الصرف فى الاسم هو الأصل".(٧٦)

والضرائر الشعرية التى وردت عند ابن الشجرى كثيرة ، جمعتها ثم قسمتها على ما يلى :

أولا : ضرائر الحذف ، وأعنى بها كل ما يتعلق بالحذف سواء أكان لحرف أم لحركة أم لغير ذلك.

ثانيا : ضرائر التغيير ، وأعنى بها كل ما يطرأ على التركيب من تغيير، نحو تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، أو صرف الممنوع ، ومنع المصروف ، وغير ذلك.

ثالثا : ضرائر الزيادة ، وأعنى بها كل ما يتعلق بالزوائد فى التراكيب الشعرية ، نحو إشباع الحركة حتى يتولد منها حرف أو تنوين المنادى المبنى على الضم ، أو غير ذلك.

أولا : ضرائر الحذف

اتبعت الآلوسى فى ترتيب الضرائر ، حيث قدم ضرائر الحذف لأنها من العدم المقدم على الوجود ، ثم ضرائر التغيير ، ثم ضرائر الزيادة ، وحيث كانت الزيادة أثقل ، وقلما تمس الحاجة إليها أُخرت فى الذكر.

وتتمثل ضرائر الحذف عند ابن الشجرى فيما يلى :

١- ترخيم غير المنادى

الترخيم فى الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.(٧٧)

وقد تناول ابن الشجرى هذا النوع من الضرورة ، وتحدث عنه بإفاضة ، وأتى بشواهد شعرية كثيرة تؤكد هذه الضرورة ، سواء أكان هذا الترخيم على لغة من ينتظر أو على لغة من لا ينتظر، وسنجتزىء بعضا من تلك الشواهد.

من ذلك قول الراجز :

وقد وسطت مالكا وحنظلا صَيابها والعدد المجلجلا

حيث رخم الشاعر حنظلا فى غير النداء ضرورة وقد خرج ابن الشجرى فتحة اللام فى ترخيم حنظلة بقوله فتحتمل الفتحة أن تكون فتحة البناء التى فى حنظلة على لغة من قال : يا حارِ بالكسر ، وتحتمل أن تكون نصبا على اللغة الأخرى بالعطف على مالك والألف فى القول الأول للإطلاق ، وفى القول الثانى بدل من التنوين"(٧٨)

وقد جوز النحاة ترخيم غير المنادى فى الضرورة ، بشرط :

- أن يصلح الاسم المرخم للنداء ، فلا يجوز ، نحو : الغلام.
- وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف.
- أو بتاء التأنيث. [٧٩] وقد نقل ابن الشجرى اتفاق النحويين على جواز ترخيم الاسم فى غير النداء عند الاضطرار على لغة من لاينوى رد المحذوف ؛ حيث أجازه سيبويه وغيره من المتقدمين وأنكره المبرد قال : "واتفق النحاة على جواز الترخيم فى غير النداء على لغة الذين قالوا : ياحارُ بالضم ، لأن أصحاب هذه اللغة ـــ يجعلون الاسم بمنزلة مالم يحذف منه شىء ، فهم لايريدون المحذوف، واختلفوا فى الترخيم على اللغة الأخرى فأجازه سيبويه". [٨٠]

كما نقل ابن الشجرى الأبيات التى أنشدها سيبويه لإثبات صحة مذهبه ، وكذا تخريج المبرد لها [٨١] وقد ناقش ابن الشجرى المبرد فيما ذهب إليه ، وخلص إلى تصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز ترخيم غير المنادى ضرورة على لغة من نوى رد المحذوف. [٨٢]

ومما خرجه ابن الشجرى على اللغتين المشهورتين فى ترخيم غير المنادى للضرورة قول القائل :

أرق لأحلام أراها قريبة لحار بن كعب لالجرم وراسب

حيث قال : تحتمل الكسرة أن تكون التى للبناء فى حارث على لغة الذين أبقوا ما قبل المحذوف على ما كان عليه ، ويحتمل أن يكون جراً على اللغة الأخرى ، وأراد : لحارٍ فحذف التنوين ، كما تحذفه فى قولك : لزيد بن بكر" [٨٣]

وتخريج ابن الشجرى للعلامة فى الاسم المرخم فى غير النداء (حار) فى البيت السابق للضرورة يدل على تصحيحه لرأى سيبويه ، الذى يجيز اللغتين المشهورتين فى ترخيم المنادى ، ورده على المبرد الذى لا يقبل فى ترخيم كل ما سبق إلا ما جاء على لغة من لا ينتظر ، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه ، ولذلك قال : "وأبى أبو العباس محمد يزيد أن يكون ترخيم الضرورة إلا على لغة من قال : ياحارُ - فى ترخيم ياحارث - بالضم وخرج بعض الأبيات التى أنشدها سيبويه على ما يسوغ فى مذهبه الذى عول عليه ، وروى بعض تلك الأبيات على غير رواية صاحب الكتاب ...". (٨٤)

وابن الشجرى له رأى وجيه فى ترخيم غير المنادى اضطراراً ، فهو يرى أن هذه الضرورة من الضرائر المستقبحة قال: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فى غير النداء ، فإنه من الضرورات المستقبحة ؛ لأن الترخيم إنما يستحق المنادى ، وليس كل منادى يرخم ، وإذا لم يكن كل منادى يرخم فغير المنادى بعيد عن الترخيم ، فمن اضطر إليه فجعل الاسم قائما بنفسه فهو أسهل ؛ لأنه كأنه غير مرخم إذا لم يبق فيه للترخيم دلالة ...". (٨٥)

٢- حذف الألف من لفظ الجلالة

ذهب النحاة إلى أنه لايجوز حذف الألف من لفظ الجلالة إلا فى ضرورة شعر (٨٦) وإلى ذلك أيضا ذهب ابن الشجرى ، وذكر من ذلك قول القائل :

أقبل سيل جاء من أمر الله يحرد حرد الجنة المغله

وقد علق ابن الشجرى على حذف الألف من لفظ الجلالة فى هذا البيت بقوله : "إن حذف ألفه إنما استعمله قائل هذا الرجز للضرورة ، وأسكن آخره للوقف عليه ، ورقق لامه لانكسار ما قبلها، ولو لم يأت فى قافية البيت الثانى "المغله" لأمكن أن يقول : جاء من أمر اللاه ، فيثبت ألفه ، ويقف على الهاء بالسكون".[٨٧]

٣- حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة

أجاز العلماء حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة للضرورة الشعرية ، ونص ابن عصفور على أن "الاجتزاء بالفتحة عن الألف أقل من الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، وبالضمة عن الواو"[٨٨]

كما نص ابن الشجرى على ذلك أيضا ، وجعل من هذه الضرورة قول الشاعر :

فلست بمدرك ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى

قال : "أراد : بلهفى ، وأكثر ما يجىء حذفها فى الشعر ليقوموا به الوزن، ويصححوا به القافية"[٨٩] وقال عن حذفها ، وعلته: "وحذفها قليل لخفتها ؛ لأن خروجها من الحلق مع النفس بغير كلفة"[٩٠]

٤- حذف التنوين

أجاز النحاة حذف التنوين دون اضطرار أو شذوذ فى بعض المواضع ، ومن هذه المواضع : الإضافة[٩١] وهناك مواضع أخرى لم يذكرها النحاة ، ومع ذلك حذف التنوين فيها اضطرارا.

وقد أورد ابن الشجرى عدة أبيات شعرية حذف فيها التنوين فى غير المواضع التى حددها النحاة للضرورة ومن ذلك قول الشاعر:

حميد الذى أمج داره أخو الخمر ذو الشيبة الأصلع

الشاهد قوله : حميد ، حيث حذف تنوينه على الرغم من أنه ليس من المواضع التى نص النحاة على حذفه فيها ، وذلك للضرورة الشعرية ، ولذلك قال ابن الشجرى : "وحذفه على هذا الوجه متسع فى الشعر"(٩٢)

ومما حذف فيه التنوين اضطرارا ، وأورده ابن الشجرى قول الآخر :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

الشاهد فيه قوله : "ذاكر "حيث حذف منه التنوين للضرورة الشعرية قال ابن الشجرى : " والذى حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، ونصب اسم الله تعالى واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة ، وجر اسم الله: أنه لو أضافه لتعرف بإضافته إلى المعرفة ، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف المعطوف عليه فى التنكير ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وأعمل اسم الفاعل، فعطف نكرة على نكرة مجررة بإضافة غير إليها وانتصاب غير على الحال ، كانتصاب "ضالين" فى قوله تعالى : "ألفوا اباءهم ضالين"(٩٣) فصار فى التقدير : غير مستعتب ولا ذاكر"(٩٤)

وابن الشجرى تابع لسيبويه فيما ذهب إليه ، فقد نص سيبويه على أن التنوين حذف اضطرارا لالتقاء الساكنين ، وليس لأى غرض آخر ، قال : "لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال: رمى القومُ ، وهذا اضطرار.(٩٥)

٥- حذف الخافض

ذهب النحاة إلى أن أسماء الزمان كليا صالحة للنصب على الظرفية ، سواء المبهم منها ، نحو : مدة ، أو المختص ، نحو : يوم الخميس ، أو غير ذلك أما أسماء المكان فالصالح منها للانتصاب على الظرفية المبهم ، نحو : أسماء الجهات ، وشبهها في الشياع ، نحو ناحية ، وأسماء المقادير ، نحو : فرسخ ، وكذا ماتحدت مادته ومادة عامله ، نحو : ذهبت مذهب زيد. (٩٦)

أما أسماء المكان المختصة فلا يجوز انتصابها على الظرفية، وما ورد من ذلك يحمل على الضرورة.

وقد تحدث ابن الشجرى عن انتصاب أسماء المكان المختصة، للضرورة ، فذكر أن الفعل لا يصل إلى المكان المخصوص إلا بواسطة ، وهذه الواسطة هى حرف الجر ، وماورد من انتصاب اسم المكان المخصوص يحمل على تقدير حرف الجر المحذوف للضرورة قال : "ولا يتعدى الفعل إلى مكان مخصوص إلا بواسطة ، لأنه لايدل على المكان إلا من طريق المعنى من حيث لا يقع فعل إلا فى مكان وقد جاء فى الشعر متعديا إلى المكان المخصوص فى نحو قوله :

فلأ بغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد(٩٧)

حيث نصب الشاعر "قنا" و "عوارضا" على نزع الخافض للضرورة ؛ لأنهما مكانان مختصان لاينتصبان انتصاب الظرف ، لكونهما بمنزلة : ذهبت الشام ، فى الشذوذ والحذف(٩٨)

٥- حذف الخافض

ذهب النحاة إلى أن أسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية ، سواء المبهم منها ، نحو : مدة ، أو المختص ، نحو : يوم الخميس ، أو غير ذلك أما أسماء المكان فالصالح منها للانتصاب على الظرفية المبهم ، نحو : أسماء الجهات ، وشبهها في الشياع ، نحو ناحية ، وأسماء المقادير ، نحو : فرسخ ، وكذا ماتحدت مادته ومادة عامله ، نحو : ذهبت مذهب زيد. (٩٦)

أما أسماء المكان المختصة فلا يجوز انتصابها على الظرفية، وما ورد من ذلك يحمل على الضرورة.

وقد تحدث ابن الشجرى عن انتصاب أسماء المكان المختصة، للضرورة ، فذكر أن الفعل لا يصل إلى المكان المخصوص إلا بواسطة ، وهذه الواسطة هى حرف الجر ، وماورد من انتصاب اسم المكان المخصوص يحمل على تقدير حرف الجر المحذوف للضرورة قال : "ولا يتعدى الفعل إلى مكان مخصوص إلا بواسطة ، لأنه لايدل على المكان إلا من طريق المعنى من حيث لا يقع فعل إلا فى مكان وقد جاء فى الشعر متعديا إلى المكان المخصوص فى نحو قوله :

فلأ بغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد(٩٧)

حيث نصب الشاعر "قنا" و "عوارضا" على نزع الخافض للضرورة ؛ لأنهما مكانان مختصان لاينتصبان انتصاب الظرف ، لكونهما بمنزلة : ذهبت الشام ، فى الشذوذ والحذف(٩٨)

وقد نظّر ابن الشجرى بين هذا البيت وما حذف فيه من ضرورة ، وبين قول الآخر :

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب[٩٩]

حيث انتصب "الطريق" على حذف حرف الجر المحذوف للضرورة وعلى ذلك يكون التقدير فى البيت الأول : فلأ بغيتكم بقنا وعوارض ، وفى الثانى : كما عسل فى الطريق ، ثم حذف الخافض فيهما للضرورة ، فانتصبت الأسماء التى تليها على نزع هذا الخافض، وليس لكونها أسماء مكان تنصب نصب الظروف.

٦- حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسما لإن أو إحدى أخواتها

أجاز النحاة حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسما لإن أو إحدى أخواتها للضرورة الشعرية.[١٠٠]

ويقبح حذفه فى الشعر ، أو فى الكلام إذا كان يؤدى إلى دخول إن أو إحدى أخواتها على فعل ؛ لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال.[١٠١]

وابن الشجرى عرض فى أماليه لأنواع من حذف اسم إن أو أخواتها للضرورة الشعرية ومما أورده على ذلك حذف اسم ليت من قول الشاعر :

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

حيث قدر ابن الشجرى اسم ليت فى هذا البيت محذوفا ، وهو مما لا يسوغ إلا فى الضرورة قال : "فإن شئت قدرته ضمير الشأن والحديث ، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب".[١٠٢]

وهذا معناه أنه يمكن تقدير اسم ليت على أنه ضمير الشأن والحديث فنقول : فليته ، أى : فليته كان خيرك كله كفافا وإن حكمنا بأن التقدير ضمير المخاطب فيكون فليتك كان خيرك كِفافا.

وقد أورد ابن الشجرى على جواز حذف اسم ليت أيضا للضرورة بتقدير الوجهين السابقين ، قول الآخر :

فليت دفعت الهم عنى ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمى بال[١٠٣]

الشاهد فى قوله : "فليت" فعلى الوجهين السابقين يحتمل أن يكون اسمها المحذوف ضمير الشأن أو القصة ، فيكون التقدير : فليته دفعت ، ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب ، فيكون التقدير : فليتك دفعت الهم. وهذان التقديران هما اللذان ذكرهما ابن الشجرى فى البيت الأول للضرورة ، وأجازهما فى هذا البيت.

على ان ابن عصفور جعل التقدير الثانى فى البيت الثانى خيرا من التقدير الأول ، لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم فى الوجه الأول ، وهو دخول ليت على الفعل.[١٠٤]

والذى جعل ابن عصفور يفضل الوجه الثانى ويختاره أن الوجه الأول مما يستقبح فى الكلام والشعر معا ، إلا إذا دخلت "ما" الكافة ، فيجوز أن يلى الحرف الناسخ الجملة الفعلية ؛ لأنها أزالت اختصاصه بالجملة الاسمية.

ومما أورده ابن الشجرى وجاء فيه اسم الحرف الناسخ محذوفا للضرورة قول الشاعر :

إن من لام فى بنى بنت حسا ن ألمه وأعصه فى الخطوب

حيث قدر اسم إن ضمير الشأن محذوفا ؛ لأن من شرطية ، ولا يجوز جعلها اسماً لإن ، والشرط له الصدر في جملته فلا يصح أن يتقدم عليه الناسخ ، والدليل على شرطيتها أن الفعل "ألمه" جزم في جوابها قال ابن الشجرى : "انجزام ألمه دل على أن من شرطية ، وإذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين إن ، لأن أسماء الشرط حكمها حكم أسماء الاستفهام في أن العامل فيها يقع بعدها"[١٠٥]

وهناك شواهد أخرى أوردها ابن الشجرى نمسك الحوباء عن سردها ، لأنها لم تخرج عما أتيت به.

٧- حذف الفاء بعد أما

أما حرف معناه الشرط ، ولمعنى الشرط فيه ، أوجبوا أن يجاب بالفاء ، فهو حرف بمعنى إن ، يدخل على جملتين : شرطية ، وجزائية ، ولذلك فإنه لابد من تصدير الجملة الجزائية بالفاء ، ولا تحذف هذه الفاء إلا في ضرورة شعر ، أو مع قول محذوف يدل عليه محكيه ، كما في قوله تعالى "فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم"[١٠٦] أى : فيقال لهم : أكفرتم. [١٠٧]

وقد نص على ذلك ابن الشجرى حين قال : "... حذف الفاء من جواب أما ولايجوز حذفها في حال السعة إلا أنها قد جاءت محذوفة في القرآن مع جملة القول ، فكان حذفها أحسن من إثباتها ، لكثرة حذف القول ، وذلك في قوله تعالى: فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم" ، أى : فيقال لهم أكفرتم"[١٠٨]

وقد تناول ابن الشجرى حذف الفاء الواقعة بعد أما للضرورة، فى قول الشاعر :

فأما القتال لاقتال لديكم ولكن سيراً فى عراض المواكب

قال : "وفى البيت حذف اقتضاه إقامة الوزن ، لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل ، وهو حذف الفاء من جواب أما ، وذلك أن أما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل ، وحكم الفاء بعده حكم الفعل فى امتناعها من ملاصقة أما ؛ لأن الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه ، فكما لايلاصق فعل الجزاء فعل الشرط ، كذلك الفاء ألا ترى أن الفاء فى قولك : إن يقم زيد فعمرو يكرمه ، قد فصل بينها وبين الشرط زيد ، وكذلك إذا قال : إن تقم فعمرو يكرمك، فقد فصل الشرط والفاء الضمير المستكن فيه ، فلما تنزلت أما منزلة الفعل الذى هو الشرط لم يجز أن تلاصقه الفاء. (١٠٩)

فابن الشجرى يرى أن الفاء تقع بعد "أما" جوابا لها ، لتضمنها معنى الفعل الشرطى ، ولتضمنها معنى الفعل لم يلاصقها فعل ، وقد حذفت هذه الفاء ضرورة لاستقامة الوزن الشعرى.

وقد جزم ابن الشجرى بأن هذه الفاء هى فاء الجزاء ، ورفض كونها عاطفة ، أو زائدة ، وعلل ذلك بقوله : "فلا يجوز أن تكون عاطفة، لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المتبدأ لا يعطف على المبتدأ ، ولايجوز أن تكون زائدة ؛ لأن الكلام لا يستغنى عنها فى حال السعة ، فلم يبق إلا أن تكون جزاء". (١١٠)

كما جعل ابن الشجرى من حذف الفاء بعد أما للضرورة الشعرية قول بشربن أبى خازم :

وأما بنو عامر بالنسار غداة لقوا القوم كانوا نعاما

قال : "حذف الفاء من جواب أما ، ولا يجوز حذفها فى حال السعة"[١١١]

فحذف الفاء من جواب أما فى البيتين السابقين عند ابن الشجرى وغيره من النحاة من قبيل الضرورة الشعرية ؛ لأن الفاء لازمة لأما ، لنيابتها عن الشرط وحرفه ، فإن حذفها الشاعر فللضرورة.

٨- حذف لام الأمر

نص سيبويه على أن لام الامر قد تحذف فى الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأنْ إذا عملت مضمرة.[١١٢]

وإلى ذلك ذهب ابن الشجرى ، وجعل منه قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

قال : "أراد لتفد ، فاضطره الوزن إلى حذف اللام ؛ لأن تبقية الجزم يدل على أن ثم جازماً"[١١٣]

وقد عد الشنتمرى هذه الضرورة من أقبح الضرورات ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر.[١١٤]

٩- حذف "ما" من "إما"

حذف "ما" من إما لايجوز إلا فى ضرورة شعر نص على ذلك سيبويه ، حيث قال : "ولا يجوز طرح "ما" من "إما" إلا فى الشعر[١١٥] وأنشد قول النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

قال : "وإنما يريد : وإما من خريف"[١١٦]

وقد أورد ابن الشجرى هذا البيت ونقل عن سيبويه قوله السابق بان "ما" حذفت من إما فى الشطر الثانى كما نقل رأى الأصمعى الذى يرى أن إن فى الشطر الثانى شرطية ، والتقدير : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى ، وبرأى الأصمعى أخذ المبرد.(١١٧)

فى حين انتصر كل من السيرافى والأعلم لما ذهب إليه سيبويه. (١١٨)

أما ابن الشجرى فقد قوى ما ذهب إليه الأصمعى فى هذا البيت من وجهين : أحدهما : أن إما لاتستعمل إلا مكررة ، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير ، نحو قولك : إما أن تتحدث بالصدق وإلا فاسكت وهذا معدوم فى البيت.

والثانى : أن مجىء الفاء فى قوله : فلن يعدما يدل على أن إن شرطية ؛ لأن الشرطية تجاب بالفاء ، وإما لاتقتضى وقوع الفاء بعدها. (١١٩)

لكن ابن الشجرى أجاز حذف "ما" من "إما" ضرورة فى قول دريدبن الصمة :

لقد كذبتك عينك فاكذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبر

حيث نقل قول سيبويه الذى يقول فيه : "فهذا على "إما" ، ولايكون على "إن" التى للشرط ؛ لأنها لو كانت للشرط لاحتيج إلى جواب ؛ لأن جواب "إن" إذا لحقتها الفاء لايكون إلا بعدها ... وحملت إن على معنى "إما" ، وحذفت "ما" للضرورة ، والمعنى : فإن ما جزعت جزعاً وإما أجملت إجمال صبر"(١٢٠)

بيد أن هناك من العلماء من خالف سيبويه فى الرأى فى البيت السابق قال ابن الشجرى : "وقال غير سيبويه : هو على "إن" التى للشرط ، والجواب محذوف ، فكأنه قال : إن كان شأنك جزعا شقيت به، وإن كان إجمال صبرت سعدت به".(١٢١)

وقد انتصر ابن الشجرى لمذهب سيبويه ، ورد الرأى المخالف له ، بقوله : "وقول سيبويه هو القول المعول عليه ؛ لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف الذى هو حذف كان ومرفوعها ، وحذف جوابين لا دليل عليهما".(١٢٢)

وعلى ذلك نرى أن ابن الشجرى لم يذهب إلى أن "ما" محذوفة من "إما" للضرورة فى بيت النمر بن تولب وذهب إلى أنها حذفت فى بيت دريد بن الصمة.

١٠- حذف المشدد فى الوقف وحذف حرف بعده

قد يحذف المشدد فى الوقف ، ويحذف حرف بعده اضطرارا وقد عد الشنتمرى هذا النوع من الضرورة من أقبح الضرورات.(١٢٣)

وقد أورد ابن الشجرى شاهدا على هذا النوع من الضرورة ، وهو قول لبيد :

وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعلْ

قال ابن الشجرى : "حذف الألف من المعلى مع التضعيف ، وأصل "معلى" مُعلَّو" ، مُفعَّل ، من علوت ، ثم مُعلَّىٌ ، صارت الواو ياء لوقوعها خامسة، ثم مُعلَّى ، صارت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتضعيف يحذف فى القوافى".(١٢٤)

يريد : ان الألف حذفت من "المعلى" ضرورة ، ثم حذف التضعيف فى القافية أيضا ، فأصبحت "المعل".

١١- حذف الميم من بينما

"بينما" ظرف للزمن الماضى أصلها بين مضافة إلى أوقات ، وأوقات مضافة إلى جملة ، فحذفت الأوقات وعوض عنها بالميم فى "بينما"[١٢٥] ولا تحذف هذه الميم إلا فى ضرورة شعر.

وهذا ما نص عليه ابن الشجرى ، وعده من أقبح الضرورات قال : "وقد حذفوا الميم من "بينما" فى الشعر وهو من أقبح الضرورات ، كقوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

أراد : فبينما هو ، فحذف ميم "ما" ، وواو هو ...".[١٢٦]

ومن الممكن ـ فى تصورى ـ أن "بينا" على أصلها وليس فيها حذف للميم؛ لأن "بينا" ظرف للزمان الماضى ، وهى أيضا أصلها "بين" مضافة إلى أوقات ، وأوقات مضافة إلى جملة ، فحذفت الأوقات وعوض عنها بالألف فأصبحت "بينا".

١٢- حذف الناصب

ذكر النحاة أنّ "أنْ" تعمل ظاهرة ومضمرة جوازا ، ووجوبا ، أما إعمالها محذوفة فى غير المواضع التى نص النحاة عليها بدون عوض فلم يجزه البصريون ، ويعدونه من الشذوذ فى حين أجازه الكوفيون.[١٢٧]

وقد تناول ابن الشجرى هذا النوع من الضرورة ، وهو إعمال "أنّ" النصب فيما بعدها فى غير المواضع التى حددها النحاة ، كما ذكر خلاف البصريين والكوفيين فيه عند حديثه عن قول المتنبى:

يا حاديى عيسها وأحسبنى أوجدُ ميتا قبيل أفقدها

حيث ذكر أن المتنبى حذف أن فيه ، ورفع الفعل ثم قال : "وحذفها فى هذا النحو للضرورة ، ولا يجوز عند البصريين النصب بها مضمرة إلا بعد عوض ؛ كإضمارها فى جواب ما ليس بواجب كالنهى فى قوله : "لاتفتروا على الله كذبا فيسحتكم"[١٢٨] والكوفيون يرون النصب بها محذوفه وإن لم يكن عوض".[١٢٩]

الشاهد فى قوله : "أفقدها" حيث جاء مرفوعا بعد أن حذف حرف النصب "أن" ، ولم يعوض عنه بشىء للضرورة.

وقد أبان ابن الشجرى عن حذف "أن" الناصبة قبل "أفقدها" فى بيت المتنبى السابق للضرورة ، فذكر أن "قبل ، وبعد" ظرفا مكان، يضافان إلى أن والفعل ، وما والفعل فى حالة السعة ، كما فى قوله تعالى : "من قبل أن تأتينا ومن بعدما جئتنا"[١٣٠]

وعلى ذلك فحذف أن الناصبة قبل "أفقدها" فى بيت المتنبى مع أن "قبيل" تطلبها لدلالتها على المكان ، للضرورة الشعرية.

كما نقل ابن الشجرى احتجاج الكوفيين لرأيهم القائل بجواز نصب الفعل مع حذف أن الناصبة دون وجود عوض فى غير ما ذكره النحاة ، استنادا إلى قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب "أحضر" ، مع أن الناصب محذوف وقد رده البصريون لضعف العامل مع حذفه ، ولذا ارتفع الفعل بعد حذفه وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين.[١٣١]

قال ابن الشجرى : "أراد : أن أحضر الوغى فلما أسقط أن رفع ، وإن كانت مرادة"[١٣٢] وهو بهذا يقول برأى البصريين القائل بأن الناصب محذوف للضرورة الشعرية ، لذا ارتفع الفعل.

١٣- حذف نون لكن

نص ابن عصفور على أن حذف النون من "لكن" لا يكون إلا لضرورة شعر ، وعلل سبب الحذف لالتقاء الساكنين ، حيث قال : "ومنه حذف نون لكن ... لالتقاء الساكنين ، تشبيها بالتنوين ، أو بحرف المد واللين ، من حيث كانت ساكنة وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف ، كما أن حرف المدواللين ساكنان ، والمد فضل صوت فيه[١٣٣] وقد عرض ابن الشجرى أيضا لحذف النون من لكن فى اضطرار الشعر ، حيث قال : "ومن حذفها اضطرارا حذفها فى قول النجاشى :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

كان حقها أن يحركها لولا الضرورة[١٣٤]

فالشاعر يريد "لكن" ، لكنه حذف النون فيها للضرورة الشعرية ، ولذلك نص على ذلك ابن الشجرى.

قال الشنتمرى : "حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين شبهها فى الحذف بحروف المدواللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، نحو : يغز العدو ، ويقض الحق ، ويخش الله".[١٣٥] فالواضح أن نون لكن تحذف فى ضرورة الشعر من أجل التقاء الساكنين.

١٤- حذف الواو من "هو" ، والياء من "هى"

نص ابن عصفور على أن حذف الواو من "هو" ، والياء من "هى" ، من الضرورة الشعرية القبيحة ؛ لأنهما متحركتان تثبتان وصلاً ووقفاً. (١٣٦)

كما نص على ذلك أيضا ابن الشجرى ، وجعل منه قول الشاعر:

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

ثم قال : "أراد : فبينما هو ، فحذف ميم ما ، وواو هو "(١٣٧) للضرورة الشعرية.

كما جعل من حذف الياء من "هى" قول الشاعر:

دار لسعدى إذه من هواكا(١٣٨)

أراد : هى ، فحذف الياء للضرورة الشعرية.

على أن العلماء اختلفوا بعد ذلك فى حذفهما ، فبعضهم يرى أن حذفهما ، وهما متحركان مفتوحان ، وبعضهم يرى أنهما سكنا أولا ثم حذفا وهما ساكنان ، حيث ذهب الأنبارى(١٣٩)، وابن يعيش(١٤٠) إلى أنهما حذفا وهما محركان ، فى حين ذهب القيسى(١٤١) وابن عصفور(١٤٢) إلى أنهما سكنا أولا ثم حذفا.

وظاهر كلام ابن الشجرى يدل على أن حذفهما كان بعد تسكينهما أولا ، حيث قال : "شبهوا الواو والياء المتحركتين الأصليتين بالواو ، والياء الساكنتين الزائدتين فى نحو : لقيتهو ، ومررت بهى ، وخذوهو ، وإليهى". (١٤٣)

ثانيا : ضرائر التغيير

وتتمثل فيما يلى :

١- إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا

ذكر سيبويه أن الهمزة تبدل ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا إذا اضطر الشاعر.(١٤٤)

وقد عرض ابن الشجرى لهذا النوع من الضرورة ، وجعل منه قول الفرزدق :

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لاهناك المرتع

قال : "أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفا ... وهذا لايسمى تخفيفا ، وإنما هو إبدال لايجوز إلا فى الشعر ، والتخفيف الذى يقتضيه القياس فى هذا النحو أن تجعل الهمزة فيه بين بين".(١٤٥)

الشاهد فى بيت الفرزدق قوله : "هناك" وهو يريد هنأك فأبدل الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين ، والهمزة لاتسكن فى مثل هذا الموضع ، وكان حقها أن تجعل بين بين ؛ لأنها متحركة ، لكن الضرورة الشعرية هى التى قادته إلى ذلك، وهذا فحوى كلام ابن الشجرى السابق.

٢- تأنيث المذكر وتذكير المؤنث

قد يكون الاسم مذكرا فيحكم له بحكم الاسم المؤنث بدلا من تذكيره ، أو يكون الاسم مؤنثا فيحكم له بحكم الاسم المذكر بدلا من تأنيثه للحمل على المعنى.(١٤٦)

وقد عد ابن جنى تأنيث المذكر من قبيح الضرورة ؛ لأنه خروج من الأصل إلى الفرع ، وجوز رد التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل.(١٤٧)

وذكر ابن عصفور أن التذكير أصل التأنيث ، ولذلك فإن تذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر ، لأنك إذا ذكّرت المؤنث ألحقته بأصله ، وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله.(١٤٨)

وقد أورد ابن الشجرى بعض الأبيات الشعرية التى جاء فيها الاسم مؤنثا ، ومع ذلك حكم عليه بالتذكير ، من ذلك قول الشاعر :

فإماترينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

قال ابن الشجرى : "أعاد إلى الحوادث ضميرا مذكرا ؛ لأنه حمله على الحدثان ، من حيث وافقه فى المعنى".(١٤٩)

أى أنه كان يمكن أن يقول الشاعر : "أودت بها" ؛ لأن الحديث عن الحوادث ، وهى مؤنثة ، لكنه أعاد الضمير مذكراً لحمل الحوادث على الحدثان فى المعنى ، ولذلك قال ابن الشجرى : "إنما منع الأول أن يقول : فإن الحوادث أودت ، كراهية إفساد القافية : لأن ألف أودى تأسيس ، والتأسيس يلزم أبيات القصيدة كلها ..."(١٥٠)

ونظّر ابن الشجرى بين هذا البيت الذى حمل فيه الشاعر الحوادث على الحدثان ، وبين قول الآخر الذى حمل فيه الحدثان على الحوادث :

ألا هلك الشهاب المستنير ومدرهنا الكمى إذا نغير

وحمال المئين إذا ألمت بنا الحدثان والأنف النصور(١٥١)

الشاهد فى البيت الثانى قوله : "الحدثان" أنثه الشاعر فأعاد عليه الضمير مؤنثا فى قوله "ألمت" ؛ لأنه حمله على معنى الحوادث، كما ذكر الشاعر الحوادث فى البيت الأول حملا لها على معنى الحدثان.

٣- تسكين الياء فى المنصوب الناقص

نص سيبويه على أن تسكين الياء فى المنصوب الناقص لايجوز إلا فى ضرورة شعر[١٥٢] فى حين ذهب الفراء إلى أنه لغة.[١٥٣]

وعده ابن عصفور من الضرائر الحسنة[١٥٤]، وهذا ما قال به أيضا ابن الشجرى[١٥٥] وجعل منه قول رؤبة :

سوى مساحيهن تقطيط الحقق

تفليل ماقارعن من سمر الطرق

حيث قال : "سمى حوافرهن مساحى ؛ لأنها تسحو الأرض ، أى : تقشرها ، وأسكن الياء من مساحيهن فى موضع النصب لإقامة الوزن".[١٥٦]

الشاهد فى قوله "مساحيهن" حيث أسكن الياء فيها فى حال النصب للضرورة الشعرية ، وذلك حملاً لها على الألف ؛ لأنها أختها، والألف لاتتحرك[١٥٧] كما جعل منه أيضا قول الشاعر :

يادار هند عفت إلا أثافيها

الشاهد فى قوله "أثافيها" حيث أسكن الياء فيها فى حال النصب للضرورة الشعرية حملاً لها على الألف قال ابن الشجرى : "... أسكن الياء ؛ لإقامة الوزن والقافية ، وهو من الضرورات المستحسنة ؛ لأنه رد حالة إلى حالتين أعنى أن الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر".[١٥٨]

٤- تقديم المعطوف على المعطوف عليه

قال الآلوسى : "الأصل فى التوابع أن تتأخر عن المتبوع ، وإنما تتقدم فى الضرورة".(١٥٩)

وقد نص ابن الشجرى على أنه لايجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا فى العطف دون الصفة ، والتوكيد ، والبدل وجعل من ذلك قول الشاعر :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة

قال : "أراد : جمعت غيبة ونميمة وفحشا ، فقدم المعطوف على المعطوف عليه ، ولايجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا فى العطف دون الصفة والتوكيد والبدل ... وإنما جاز فى الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ولم يجز ذلك فى الصفة ، والتوكيد ، والبدل ؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هى الموصوف ، وكذلك المؤكَّد عبارة عن المؤكِّد ...(١٦٠)

فابن الشجرى يرى أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه جائز للضرورة الشعرية فى باب العطف ؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، ولذلك ساغ ذلك فيه دون باب النعت ؛ لأن النعت هو المنعوت ، ودون باب التوكيد ؛ لأن المؤكِّد عبارة عن المؤكَّد.

٥- الجزم بـ إذا

ذهب ابن الشجرى إلى أنه لايجوز أن يجزم بـ إذا إلا فى ضرورة شعر، وقد علل لذلك بقوله : "وإنما لم يجزموا به فى حال السعة ، كما جزموا بـ متى ، لأنه خالف إن من حيث شرطوا به فيما لابد من كونه ، كقولك : إذا جاء الصيف سافرت ، وإذا انصرم

الشتاء قفلت ، ولا تقول : إن جاء الصيف ، ولا إن انصرم الشتاء ؛ لأن الصيف لابد من مجيئه ، والشتاء لابد من انصرامه ... فلما خالفت إذا إن فيما تقتضيه إن من الإبهام لم يجزموا بها فى سعة الكلام".[١٦١]

وابن الشجرى فى ذلك مسبوق بسيبويه الذى أنشد عدة أبيات جاء فيها الجزم بإذا ، ثم قال : وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب".[١٦٢]

وقد نقل ابن الشجرى بعض الأبيات التى جاء فيها الجزم بـ إذا ضرورة ، منها قول الشاعر :

ترفع لى خندف والله يرفع ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد[١٦٣]

الشاهد جزم تقد على جواب إذا ؛ لأنه قدرها عاملة عمل إن.

وقول الآخر :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب[١٦٤]

الشاهد فيه جزم "فنضارب" عطفا على موضع كان ؛ لأنها فى موضع جزم على أنها جواب إذا ؛ لأنه قدرها عاملة عمل إن وقد عد ابن الشجرى الجزم بـ إذا فيما سبق لايجوز إلا فى ضرورة شعر.[١٦٥]

٦- الجزم بـ لو

نقل بعض النحويين عن ابن الشجرى أنه يجيز الجزم بـ لو فى غير الضرورة ، ومن هؤلاء المرادى.[١٦٦]

فى حين رد البغدادى نسبة هذا النقل عن ابن الشجرى بقوله: وما نقلوه عن ابن الشجرى من أنه جوز الجزم بـ لو فى الشعر غير

موجود فى أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جزمت فى بيت وقدتكلم عليه فى مجلسين من أماليه ..." (١٦٧)

والحق أن ابن الشجرى لم يقل بجواز الجزم بـ لو فى غير الضرورة الشعرية ، بل إنه جعل الجزم بها لا يجوز إلا فى ضرورة شعر ، قال : "ولو من الحروف التى تقتضى الأجوبة ، وتختص بالفعل ، ولكنهم لم يجزموا به ؛ لأنه لاينقل الماضى إلى الاستقبال ، كما تفعل حروف الشرط ، تقول : لوزارنى زيد أمس أكرمته وربما جزموا به فى الضرورة. (١٦٨)

ثم نقل أبياتا لا مرأة من بنى الحارث بن كعب ، جاء واحد فيها الجزم بـ لو ، وهو :

لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

الشاهد : جزم "يشأ" بـ "لو" قال ابن الشجرى : "واقتدى بها فى الجزم به أبو الحسن الرضى ، رضى الله عنه ، فقال فى قصيدة رثى بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابى :

إن الوفاء كما اقترحت فلوتكن حيا إذا ماكنت بالمزداد(١٦٩)

الشاهد فى البيت قوله "تكن" حيث جزمت بعد "لو"

والواضح من كلام ابن الشجرى ، وما نقله من شعر أنه لايقول بالجزم بـ لو إلا فى ضرورة شعرية عكس ما نقل عنه من قبل بعض النحاة الذين نسبوا إليه القول بالجزم بـ لو فى غير ضرورة ، ومما يدل على ذلك قوله بعد أن أنشد بيت الشريف الرضى السابق : "جزم بـ لو ، وليس حقها أن يجزم بها ؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط ، وإن اقتضت جوابا ، كما تقتضيه إن

الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضى إلى الاستقبال ، كقولك : إن خرجت غدا خرجنا ، ولا تفعل ذلك لو..." [١٧٠]

وهذا النقل ينفى ما نقل عن ابن الشجرى من كونه يصحح الجزم بـ لو فى غير ضرورة ، ويؤكد أنه يقول بذلك فى ضرورة الشعر فقط ، كما هو الأمر عند النحاة.

٧- خروج سواء عن الظرفية

"سواء" عند سيبويه وجمهور النحاة ظرف مكان ملازم للنصب، لايخرج عن ذلك إلا فى ضرورة شعر. [١٧١]

وقد نص ابن الشجرى فى أكثر من موضع من أماليه على أن "سواء" ظرفية ، ولاتخرج عن ظرفيتها إلا لضرورة شعرية ، قال: سوى فى الاستثناء معدودة فى الظروف ، فهى فى محل نصب على الظرف ، ومؤدية معنى غير ، فإن فتحت أولها مددتها ونصبتها نصب الظرف ، فقلت : خرج القوم سواء زيد ، ولا يدخل الخافض عليها إلا فى الشعر ، كقوله :

تجانف عن جل اليمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا

أى : لغيرك"[١٧٢]

فابن الشجرى يرى أن سواء بمعنى غير ، وهى موضوعة لهذا المعنى ضرورة ، ولكونها كذلك صح دخول حرف الجر اللام عليها فى قول الشاعر "لسوائكا" على الرغم من عدم جواز ذلك فى حال السعة ، لأنها لا تستعمل إلا ظرفا ، وسواء ، وسى معناهما واحد ، إلا أنك لو فتحت السين مددت ، وإذا كسرتها قصرت.

٨- رد الهمزة فى ملأك وترأى

أغلب النحاة على أن الهمزة فى "ملأك" ألزمت الحذف ، فأصبحت "ملك"، ولا ترد هذه الهمزة إلا فى ضرورة شعر".(١٧٣)

وكذا الأمر فى "ترأى" فإن حركة همزتها تنقل إلى الراء قبلها، ثم تحذف ولاترد إلا فى ضرورة شعر.(١٧٤)

وقد عرض ابن الشجرى لهذا النوع من الضرورة ، واستشهد لذلك ببيتين لرد الهمزة فى "ملأك" ، و"ترأى" ، حيث قال : "ومما التزموا فيه حذف همزته ، وهى عين ، كما التزموا حذفها فى يرى ونظائره ، قولهم : ملك ، أصله : ملأك مفعل من الألوك ، وهى الرسالة ، فألقوا حركة الهمزة على اللام ، ثم حذفوها ، واستمر ذلك فى استعمالهم إياه ، ولم يردوها إلا فى الجمع ، ولم يأت ردها فى الأصل الذى هو الواحد إلا نادرا فى الشعر ، كقوله :(١٧٥)

فلست لإنسى ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب

كما جاء فى النادر :

أرى عينى مالم ترأياه كلانا عالم بالترهات(١٧٦)

يريد ابن الشجرى أن يقول : إن الشاعر رد الهمزة فى ملأك فى البيت الأول للضرورة ؛ لأنه لم يردها فى الجمع ، وإنما فى المفرد ، والقياس نقل حركتها إلى اللام قبلها مع حذفها ، وكذا فى ترأياه فى البيت الثانى ، حيث رد الهمزة للضرورة ، والقياس نقل حركتها إلى الراء قبلها مع حذفها.

٩- العدل عن أسماء لازمت النداء إلى الخبر

نص النحاة على أن هناك بعض الأسماء التى لازمت النداء ، ومن ذلك وزن "فعال" ، نحو : فساق ، وخباثِ ، ولكاعِ سباً للمؤنث . فإذا خرجت هذه الأسماء عن النداء إلى غيره ، يحمل على الضرورة الشعرية. (١٧٧)

وقد نص على ذلك أيضا ابن الشجرى حين قال : "ومن الأسماء التى عدلوا إليها فى النداء فَعَلُ وفعالِ ، كقولهم للرجل : يافُسق ، وياخبث ، وياغدر ، ويالكع وللمرأة : يافساق ، وياخباث ، وياغدار ، ويالكاع ، ولايكادون يستعملون شيئا من هذين الضربين فى غير النداء إلا على سبيل الشذوذ كقوله :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع(١٧٨)

فابن الشجرى يرى أن لكاع من الأسماء التى لازمت النداء ؛ لأن الاستعمال عند العرب أن سب الأنثى بوزن فعال ، لايكون إلا منادى ، لكن الشاعر هنا جعله خبرا للمبتدأ "قعيدته" ضرورة. على أن هناك بعض النحاة من جعله مقولا لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول فيها يالكاع ، وعلى هذا التقدير ليست هناك ضرورة.

١٠- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف

النحاة على أن الاسمين المتضايفين يصيران كالاسم الواحد ، ولهذا يوضعان علما على مفرد ، كعبد الله ، وعبد الرحمن ، فحقهما ألا يفصل بينهما فى السعة إلا فى مسائل محددة ، وفى الضرورة الشعرية(١٧٩) وجعلوا من الضرورة الشعرية الفصل بينهما بالظرف.(١٨٠)

وقد نص ابن الشجرى على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى ضرورة الشعر ، وجعل منه قول الشاعر :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل[١٨١]

الشاهد ، قوله : بكف يوما يهودى حيث فصل الشاعر بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بالظرف يوما للضرورة الشعرية وكان حقه أن يقول : كما خط الكتاب يوما بكف يهودى قال ابن الشجرى ومثل هذا فى الشعر جائز[١٨٢] أى : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف جائز فى ضرورة الشعر.

١١- مباشرة الفعل المضارع المتصرف لـ أن المخففة من الثقيلة، وحذف الفصل

نص النحاة على أن "أنّ" إذا خففت ، فإنها تعمل ، ويكون اسمها ضمير الشأن ، وخبرها يكون جملة اسمية ، أو فعلية ، وإذا جاء الخبر جملة اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو متصرف يفيد الدعاء ، لايجوز الفصل بينها وبين خبرها بفاصل أما إذا جاء الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، فألزم النحاة الفصل بين أن ، وبين خبرها الجملة بفاصل ، ولا يجوز مباشرة الجملة الفعلية هذه لـ "أن" بدون فاصل إلا فى ضرورة شعر.[١٨٣]

وقد أورد ابن الشجرى شاهدا لمجيء "أن مخففة من الثقيلة ، وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع متصرف غير دعاء ، ومع ذلك لم يفصل بينهما بفاصل ، وهو قول الشاعر :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح[١٨٤]

الشاهد دخول "أن" المخففة من الثقيلة على الفعل المضارع "تهبطين" فى موضع الخبر ، ولم يفصل بينهما بفاصل للضرورة والقياس فى ذلك أن يقول : أن سوف تهبطين ، أو غير ذلك ولذلك قال ابن الشجرى : "وقد وليها الفعل المتصرف فى الشعر"[١٨٥] وهو عنده من قبيل الضرورة.

قال ابن عصفور : "ولا يحسن شىء من ذلك فى سعة الكلام حتى يفصل بين "أن" والفعل بالسين ، أو سوف ، أو قد فى الإيجاب ، وبـ لا فى النفى ؛ فإن جاء شىء منه فى الكلام حفظ ولم يقس عليه....".[١٨٦]

أى أن مباشرة الفعل المضارع المتصرف غير الدعاء لـ أن المخففة من الثقيلة دون وجود فاصل ـ كما حدد النحاة ـ لايجوز إلا فى الشعر ، وما ورد منه فى سعة الكلام يحفظ ولا يقاس عليه.

١٢- وضع العطف موضع التثنية أو الجمع

لايجوز فى سعة الكلام أن يقال : جاء زيد وزيد ، على معنى التثنية إلا فى ضرورة شعر ، فالقياس أن يقال : جاء الزيدان ، وإن كان أصل المثنى العطف بالواو[١٨٧]

وقد عرض ابن الشجرى لهذا النوع من الضرورة ، فقال : "التثنية والجمع المستعملان بالحرف ، أصلهما التثنية والجمع بالعطف؛ فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين ، أصله : جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد وزيد، فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارا ، وصح ذلك لاتفاق الذاتين فى التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين ، رجعوا إلى

التكرير بالعطف كقولك : جاء الرجل والفرس ومررت بزيد وبكر ، إذ كان مافعلوه من الحذف فى المتفقين يستحيل فى المختلفين ، ولما التزموا فى تثنية المتفقين ماذكرناه من الحذف ، كان التزامه فى الجمع مما لابد منه ولا مندوحة عنه ؛ لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعدا إلى مالا يدركه الحصر ، ويدلك على صحة ما ذكرته لك أنهم ربما رجعوا إلى الأصل فى تثنية المتفق وما فويق ذلك من العدد فاستعملوا التكرير بالعاطف إما للضرورة ، وإما للتفخيم".(١٨٨)

وقد استشهد ابن الشجرى لما جاء فى الشعر ضرورة من وضع العطف موضع التثنية بقول الشاعر : كأن بين فكيها والفك

قال : أراد أن يقول بين فكيها ، فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى استعمال العطف.(١٨٩)

أى أن الشاعر يريد أن يقول بين فكيها ، لكنه رجع إلى الأصل فى المثنى بالعطف بالواو ، فأفردهما وعطف بالواو للضرورة الشعرية.

وجعل ابن الشجرى من ذلك أيضا قول الشاعر :

ليث وليث فى مكان ضنك(١٩٠)

الشاهد قوله : ليث وليث ، أى أنه رجع فى المثنى بالعطف بالواو ، وكان القياس أن يقول : ليثان ، ولكنه أفردهما وعطف بالواو للضرورة الشعرية.

ومثله فيما جاوز الاثنين ، ونقله ابن الشجرى قول أبى نواس:

أقمنا بها يوما ويوما ثالثا ويوما له يوم الترحل خامس

يريد : أياما أربعة ، لكن الضرورة هى التى جعلته يرجع إلى الأصل فى الجمع بالعطف بالواو قال ابن الشجرى : "فإن استعملت هذا فى السعة فإنما تستعمله لتفخيم الشىء الذى تقصد تعظيمه ، كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه ، وتنبهه على تكرير عفوك عنه قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم وجرم ، وكقولك لمن يحقر أيادى أسديتها إليه أو ينكر ما أنعمت به عليه : قد أعطيك ألفا وألفا وألفا ، فهذا أفخم فى اللفظ ، وأوقع فى النفس من قولك : قد صفحت لك عن أربعة أجرام ، وقد أعطيتك ثلاثة الآف".[١٩١]

ما قاله ابن الشجرى يصح فى سعة الكلام ، أما فى الشعر فالقياس أن يقول فى البيت : أياما أربعة ، لكنه رجع إلى الأصل بالعطف بالواو فى الجمع للضرورة الشعرية.

ثالثا : ضوائر الزيادة

وتتمثل فيما يلى :

١- إثبات حرف العلة فى الموضع الذى يجب فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح

نص النحاة على أن الفعل المعتل عند جزمه ـ يجزم بحذف حرف العلة[١٩٢] ولا يثبت مع الجازم إلا لضرورة شعرية.

وقد أورد ابن الشجرى بعض الأبيات الشعرية التى جاء فيها الفعل المعتل مسبوقا بأداة جزم ، أو فى موضع جزم ، ومع ذلك بقى حرف العلة ولم يحذف للضرورة ، ثم علل لذلك على الرغم من مخالفته للقياس ، ومن هذه الأبيات ، قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

قال : "قوله : ألم يأتيك" أثبت الياء فى موضع الجزم لإقامة الوزن".[١٩٣] الشاهد كما فى كلام ابن الشجرى إثبات الياء من قول الشاعر "يأتيك" على الرغم من وجود الجازم ، حملاً له على الصحيح.

كما جعل منه قول الشاعر :

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً من هجوزبان لم تهجو ولم تدع

الشاهد إثبات الواو من "تهجو" مع جزمه حملا له على الصحيح وقد وجه ابن الشجرى هذه الضرورة بقوله : "ووجه ذلك أنهما نزلا الواو ، والياء منزلة الحرف الصحيح ، فقدرا فيهما الحركة ، فكأن الجازم دخل ولفظ الفعل يأتيك وتهجُوْ بضم لاميهما ، كقولك : يضربُك ، ويخرجْ ، فأسقط الحركة المقدرة ، كما تسقط الحركة الملفوظ بها".[١٩٤]

أى أن الفعلين المعلتين فى البيتين السابقين عوملا معاملة الفعل الصحيح فى كون إبقاء الحرف المعتل فيهما على الرغم من وجود الجازم.

كما جوز ابن الشجرى إثبات الألف فى موضع الجزم للضرورة الشعرية تشبيها لها بالياء فى قول الشاعر :

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولاتملق[١٩٥]

الشاهد فى البيت قوله : ترضاها حيث أثبت الألف على الرغم من أنها فى موضع الجزم ، وكان القياس حذفها.

على أن إثبات الألف فى موضع الجزم للضرورة لم يجوزه كثير من المحققين النحويين ، فلا يقال : لم تخش ، ولا لم ترض وقد

علل ابن عصفور لذلك بقوله : "وسبب ذلك شيئان ، أحدهما : أن الجازم ليس له إذ ذاك ما يحذفه إلا الحركة المقدرة فى الألف ، وإذا حذفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله، فيقال : لم تخش ، ولم ترض ؛ لأن انقلاب الياء ألفا إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا ذهبت الحركة للجزم ، وجب أن يصح لذهاب الحركة منها ، فلما لم يصححوها ، دل ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة ، والآخر أن الياء والواو لما شاع ظهور الضمة فيهما إذا أجريا مجرى الحرف الصحيح. (١٩٦)

لكن ابن الشجرى يصحح إثبات الألف فى موضع الجزم ، ووجه ذلك عنده تشبيها لها بالياء ، فكما أن الياء تثبت مع وجود الجازم للضرورة فكذلك الألف.

٢- إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها

المعروف أن الفتحة إذا أشبعت فإنه يتولد عنها الألف ، والكسرة إذا أشبعت يتولد عنها الياء ، والضمة إذا أشبعت يتولد عنها الواو ، وذلك فى ضرورة الشعر.

وقد نص ابن الشجرى على ذلك ، وجاء بشواهد تؤكد هذا النوع من الضرورة فمن إنشاء الألف عن الفتحة بعد إشباعها قول الشاعر :

وأنت من الغوائل حتى ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح(١٩٧)

قال ابن الشجرى : أراد بمنتزح أى بمكان نازح فمنتزح مفتعل من النزوح ، ومثله لعنترة : ينباع من ذفرى غضوب جسرة

أراد : ينبع يعنى العرق ، فأشبع فتحة الباء"[١٩٨]

وجعل من إنشاء الياء عن الكسرة إذا أشبعت ، قول الشاعر :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف[١٩٩]

الشاهد : قوله : "الصياريف" وهو يريد : الصيارف لكنه أشبع كسرة الراء فتولد عنها الياء قال الشنتمرى : "زاد الياء فى الصيارف ضرورة تشبيها لها بما جمع فى الكلام على غير واحد ، نحو : ذكر ومذاكير ومسابيح"[٢٠٠]

وجعل من إنشاء الواو عن الضمة إذا أشبعت ، قول الشاعر :

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور[٢٠١]

قال ابن الشجرى : أراد فأنظر ، وأنشد أبو على ، وغيره :

عيطاء جمّاءُ العِظامِ عُطْبُولَ

كأنّ فى أنيابها القرنفولْ[٢٠٢]

الشاهد فى قوله : القرنفول حيث زاد الواو ، عن الضمة التى أشبعت قبليا ضرورة ، وأصله القرنفل.

٣- تنوين الاسم المبنى للنداء

المنادى المبنى على الضم قد ينون للضرورة الشعرية إجراء له مجراه قبل النداء وإذا نون جاز فيه وجهان ، أحدهما : إبقاؤه على بنائه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه ، واختيارهم ، والآخر : نصبه رداً إلى أصله من الإعراب وهذا مذهب أبى عمرو ، ويونس ، والجرمى.[٢٠٣]

وقد عرض ابن الشجرى لهذا النوع من الضرورة ، كما عرض لمذاهب العلماء ، وجعل منه قول الأحوص :

سلام الله يامطرٌ عليها وليس عليك يامطر السلام

ثم قال : "وسيبويه يروى : يا مطرٌ بالرفع والتنوين ، يشبهه بالمرفوع الذى لا ينصرف فينونه على لفظه اضطرارا ، كقولك فى الشعر : هذا أحمدٌ يا فتى ، وأبو عمرو بن العلاء ، ومن أخذ أخذه ، يردون المنادى إلى الأصل فينصبون وينونون".(٢٠٤)

فالضرورة - من كلام ابن الشجرى - فى قول الشاعر يامطرٌ فى الشطر الأول من البيت ، حيث نون ورفع على رأى سيبويه ، والقياس أن يقول : "يامطرُ" بالبناء على الضم فقط ؛ لأنه منادى مفرد علم ، لكن الشاعر نون اضطراراً لإقامة الوزن.

أما على رأى أبى عمرو ومن حذا حذوه فإنه ينون وينصب.

٤- الجمع بين "يا" و "أل"

أجمع النحاة على عدم جواز نداء ما فيه "أل" إلا فى أربع صور ، من هذه الصور : اسم الله تعالى ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ، ويعوض عنه بالميم المشددة ، فنقول : اللهم. أما إذا جمع بينهما ، فلا يكون إلا فى ضرورة شعر.(٢٠٥)

وقد نص على ذلك أيضا ابن الشجرى ، حيث قال :" ومما خصوا به النداء ، قولهم : اللهم ، ولم يستعملوا فيه حرف النداء إلا أن يضطر شاعر ، كما قال :

إنى إذا ما حدث ألما

أقول يا اللهم يا اللهما

وإنما لم يجمعوا بين الميم وحرف النداء لأنهم إنما ضموا الميم إلى هذا الاسم تعالى مسماه عوضا من حرف النداء. هذا قول البصريين ، وهو الصواب لاماذهب إليه يحيى بن زياد الفراء من

قوله : "إن هذه الميم مأخوذة من فعل ، وإنهم أرادوا : يا أللـه امنا بخير ، أى : اقصدنا ، فحذفوا همزة أم تخفيفا..."[٢٠٦]

فوجه الضرورة من كلام ابن الشجرى ـ أن الشاعر جمع بين أداة النداء "يا" والميم المشددة ، التى تأتى عوضا عنها أماالجمع بينهما فهو من الضرورة ؛ لأنه لايصح الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهذا هو رأى البصريين ، الذى مال إليه ابن الشجرى وعضده. أما الكوفيون فإنهم يقولون : إن الميم المشددة فى اللهم ليست عوضا عن أداة النداء "يا".

٥- دخول أل على العَلَم

قال الآلوسى : "أل" المعرفة لاتدخل على الأعلام الشخصية، ولا الجنسية إلا للمح إلى الأصل ، وما ورد خلاف ذلك فمن الضرائر".[٢٠٧]

وقد نص على ذلك ابن الشجرى وعرض لبعض الأبيات الشعرية التى دخلت فيها "أل" على الأعلام الشخصية للضرورة ، من ذلك قول الشاعر :

أما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عنْدما[٢٠٨]

الشاهد دخول "أل" على العلم الخاص فى قوله "وبالنسر" للضرورة والذى يدل على أن "أل" زائدة فى هذا العلم مجيئه فى القرآن الكريم بدونها قال ابن الشجرى : "أراد بنسر الصنم الذى كان قوم نوح يعبدونه وقد ذكره الله تعالى فى قوله : "ولا تذرون ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا"[٢٠٩] وأدخل فيه الشاعر الألف واللام زيادة للضرورة".[٢١٠]

ومما أورده ابن الشجرى على هذا النوع من الضرورة أيضا، قول الشاعر :

يا ليت أم العمر كانت صاحبى[٢١١]

حيث دخلت "أل" الزائدة على العلم الشخصى فى قوله "العمر" وكان القياس حذفها ، لكن الضرورة هى التى ألزمت الشاعر زيادتها.

كما جعل منه أيضا قول الآخر :

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا مطيقا لأعباء الخلافة كاهله[٢١٢]

حيث أدخل الشاعر "أل" الزائدة فى قوله : اليزيد ، وكان القياس أن يقول: يزيد ؛ لأنه يعنى يزيد بن عبد الملك ، ودخول "أل" ها هنا على العلم الشخص من قبيل الضرورة.

٦- زيادة "إلا" بعد" ماتنفك"

نص الآلوسى على أن "ماتنفك" ، وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لايتصل الاستثناء بخبرها إلا للضرورة الشعرية".[٢١٣]

وجعل منه قول ذى الرمة :

حراجيج ماتنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا[٢١٤]

والعلماء على خلاف فى زيادة "إلا" بعد "ماتنفك" حيث ذهب الفراء إلى أن "إلا" فى البيت دخلت بعدما تنفك التامة ، "ومناخة" نصب على الحال.[٢١٥]

وإلى هذا الرأى ذهب ابن الشجرى فى تخريج إلا فى بيت ذى الرمة السابق ، حيث أنكر تخطئته ، فقال : "وليس دخول إلا فى هذا البيت خطأ ، كما توهم ؛ لأن بعض النحويين قدر فى تنفك

التمام، ومناخة على الحال ، فتنفك هاهنا مثل "منفكين" فى قول الله عز وجل : "لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة"[٢١٦] فالمعنى : ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا فى حال إناختها على الخسف ، ورمى البلد القفر بها ، أى تنقل من شدة إلى شدة"[٢١٧]

وكلام ابن الشجرى هو نفس ما ذهب إليه الفراء قبله من كون "تنفك" فى البيت تامة ليس لها خبر ، وتكون إلا داخلة على الحال ، والمعنى على ذلك : لاتنفصل من السير إلا فى حال إناختها على الخسف.

٧- زيادة أم

أجاز بعض النحاة زيادة "أم" للضرورة الشعرية[٢١٨] وذهب ابن الشجرى إلى هذا أيضا ، حيث جعل بابه الشعر فقط ، وما ورد من ذلك فى النثر ، فإنه يحمل على أن 'أم' منقطعة ، أو متصلة وجعل ابن الشجرى من زيادتها للاضطرار قول ساعدة بن جؤية :

ياليت شعرى ولا منجا من الهرم

أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

قال : "التقدير : ليت شعرى ، هل على العيش من ندم"[٢١٩]

معنى كلام ابن الشجرى أن "أم" فى البيت السابق زائدة للضرورة ، فيكون التقدير : ياليت شعرى هل على العيش بعد الشيب من ندم ، وقوله : "ولا منجا من الهرم" معترضة بين "شعرى" ، والجملة التى هى فى موضع معموله.

كما جعل منه قول الراجز :

يادَهْنَ أم ما كان مشيى رقصا بل قد تكون مشيتى توقصا[٢٢٠]

الشاهد فى البيت زيادة "أم" للضرورة ، والتقدير : يادهن ما كان مشيى رقصاً.

٨- زيادة النون ، والضاد ، والراء

أورد ابن الشجرى فى أماليه نماذج لزيادة النون ، والضاد ، والراء فى الكلمة للضرورة وجعل من زيادة النون قول سحيم العبد :

وما دمية من دمى ميسنا ن معجبة نظراً واتصافا

قال ابن الشجرى : "أراد ميسان ، فزاد النون"[٢٢١] للضرورة الشعرية وقال ابن عصفور : "فإنما هو تحريف للضرورة ، وليست مشتقة من ميسان".[٢٢٢]

ومن زيادة الضاد عند ابن الشجرى ، قول الشاعر:

إن شكلى وإن شكلك شتى فالزمى الخص واخفضى تبيضضى

قال ابن الشجرى : "قزاد ضاداً"[٢٢٣] أى فى قوله : "تبيضضى ؛ وذلك للضرورة الشعرية قال ابن عصفور : "كثر تبيضى عنده ، حتى توهم أنها "تَفْعَل" فزاد فيها ضاداً".[٢٢٤]

وجعل من زيادة الراء ، قول الأسدى :

وجاشت من جبال السعد نفسى وجاشت من جبال خواررزم

قال ابن الشجرى : "أراد : خوارزم فغيرها"[٢٢٥] أى زاد راء ثانية للضرورة الشعرية.

أهم نتائج البحث

يمكننا تلخيص أهم نتائج البحث فيما يلي :

١- عالج ابن الشجرى مسائل العروض والقافية من خلال حديثه عن مسائل النحو والصرف.

٢- آراء ابن الشجرى العروضية والقافوية مطروقة ، لكنها ـ على كل حال ـ تكشف عن فكر جديد لهذا العالم الجليل.

٣- أتى ابن الشجرى ببعض الشواهد العروضية التى يمكن أن تكون إضافة جديدة لشواهد العروض القليلة والمكررة.

٤- حديثه عن الضرائر كان كثيراً ، وله فيها توجيهات تحسب له.

٥- نسبت بعض الآراء غير الصحيحة لابن الشجرى ، وبالرجوع إلى أماليه بان عكس ما نسب إليه ، حيث نسب إليه أنه يجيز الجزم بـ لو ، وهو لم يقل بذلك.

الهوامـــش

١- راجـع : البـــارع/ ١٣١ ، ودروس العـــروض/ ١٠٥.

٢- العيـون الغـامزة/ ١٧٣.

٣- الأمـــالى ٢/٥١٦.

٤- لأستاذى الدكتور أحمد عبد الدايم دراسة وافية عن الخرم فيها الغنية لكل باحث انظر فن العروض قضايا وبحوث/ ٣١ وما بعدها.

٥- راجـع البـارع / ٩٣ ، والقســطاس ٣١.

٦- المعيـــار /٢٤٠.

٧- ديوانـــه / ١٦٦.

٨- العروض فـى البيت ليست سالمة كمـا يقـول ابـن الشـجرى ، وإنمـا هـى محذوفـة (فعو) كـالضرب تمامًـا.

٩- الأمـــالى ١/١٨٥-١٨٦.

١٠- الأمـــالى ١/٣٨٤.

١١- البـــارع /٩٣.

١٢- راجـع : المعيـار /٢٤.

١٣- راجـع البـارع /٩٣.

١٤- راجـع : القســطاس / ٦١.

١٥- دروس العـــروض / ٨٤ ، وراجـع : القســطاس / ٣٢ ، والعيـــون الغـامزة /٨١.

١٦- الأمـــالى ١/٣٣٤.

١٧- راجـع : العيـون الغـامزة / ١٩٧.

١٨- القوافى للرقى / ١٠ ، وراجع : القوافى للأخفش / ٦٧ ، والكافى للشنترينى / ٩٣.

١٩- الأمالى ٢/٢٤٩.

٢٠- الأمالى ٣/٩٥.

٢١- العيون الغامزة / ٢٤٣.

٢٢- راجع : القوافى للرقى / ٧٠ ، والكافى للشنترينى / ٩٥ ، والنبذة الصافية / ٩٧ ، وعلم العروض والقافية / ١٤٣.

٢٣- لذى الرمة فى ديوانه / ٨٢.

٢٤- عجزه : بمنى تأبدغولها فرجامها . للبيد بن أبى ربيعة ، ديوانه ٢٩٧.

٢٥- لرؤبة بن العجاج ، ديوانه ٣.

٢٦- عجزه : وقولى إن أصبت لقد أصابا . لجرير ، ديوانه /٨١٣ ، وأيضا إيضاح شواهد الإيضاح / ٣٧٩.

٢٧- صدره : متى كان الخيام بذى طلوح ، لجرير ، ديوانه ٢٧٨.

٢٨- عجزه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل ، لامرىء القيس ، ديوانه /٨.

٢٩- الأمالى ٢/٢٤٠-٢٤١.

٣٠- راجع : الدرر النضيد / ٤٠١ ، ٤٠٢.

٣١- راجع : العيون الغامزة / ١٤١ ، والعروض والقافية فى كتاب سيبويه /١٨-١٩ ، وعلم العروض والقافية / ١٥٥.

٣٢- راجع القوافى للرقى / ٧٣.

٣٣- الأمالى ٢/٥٨.

٣٤- الأمالى ٢/٤٩١.

٣٥- الأمـــالى ٢/٤٩١.

٣٦- نسبا إلى دعبل الخزاعى ديوانه / ١٧٧ ، كما نسبا إلى غيره.

٣٧- لأبى نواس ، فى ديوانـــه / ٩٨.

٣٨- الأمـــالى ٢/٥٨.

٣٩- راجع : القوافى للأخفش / ٢٢ ، والفصول لابن الدهان /٥٤.

٤٠- راجع : الفصول / ٥١ ، وكذا : الكافى للشنترينى / ٩٧.

٤١- الأمـــالى ٢/٤٩١.

٤٢- ديوانـــه / ١٣٣٢.

٤٣- الأمـــالى ٢/٥٨.

٤٤- الأمـــالى ٣/٩٥.

٤٥- راجع : القوافى للرقى ٧٧.

٤٦- راجع : علم العروض والقافية ١٦٢.

٤٧- الأمـــالى ٢/٤٩١- وراجع : ٣/٩٥.

٤٨- الأمـــالى ٢/٥٨.

٤٩- راجع : الكافى للشنترينى / ٩٥.

٥٠- الأمـــالى ٣/٩٥.

٥١- راجع : القوافى للرقى / ٨٣ ، والكافى للشنترينى /٩٩.

٥٢- الأمـــالى ١/١٨٠.

٥٣- راجع الأمالى١/١٧٩ ، ١٨٠ ، والبيتان ورد أولهما فى ديوانـــه / ١١١ ، والثانى فى ديوانه / ١١٣.

٥٤- الأمالى ١/٣٨ والبيتان لامرىء القيس فى ديوانه /١١٦.

٥٥- رسالة الغفران /٢٣٣.

٥٦- الأمـــالى ٢/١٦٤-١٦٥.

٥٧- الكـافى للشـــنتريني / ١٠٠.

٥٨- الأمـــالى ١/٤٢٢.

٥٩- الأمالى ١/٤٢١ والرجز من غير نسبة فى : معجم ما استعجم /٤٠٢.

٦٠- بـلا نسبة فـى العيـون الغـامزة / ٢٤٥ والأمـالى ١/٤٢١.

٦١- راجـع : القوافـى للأخفـش / ٥٣ والأمـــالى ١/٤٢١.

٦٢- راجـع : القوافـى للأخفـش /٥٨ والأمـالى ١/٤٢٢.

٦٣- الأمـــالى ١/٤٢٢.

٦٤- راجـع : النبـذة الصافيـة /١٠٣.

٦٥- الأمـــالى ١/١٤٩.

٦٦- الأمـــالى ١/١٤٩.

٦٧- من الممكن أن تكون جرينا بكسر الراء ، وعلى ذلـك فـلا يكـون هناك سـناد الحذو.

٦٨- الأمـــالى ١/١٤٩.

٦٩- الإضمار فى النحو ، "هو أن يعود ضمير إلى متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، كقولك فى إعادة الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشر لقيتـه ، وبكر مررت بـه" الأمالى ٢/٥١٦ هذا تعريف ابن الشجرى ، وهـو تعريف قاصر ، لأن الإضمار يمكن أن يكون فى الاسم ، والفعـل أيضـا والمقام لا يتسع لضرب الأمثلة على ذلك.

٧٠- الأمـــالى ٢/٥١٦.

٧١- راجـع ذلـك فـى : البـارع / ١٣١ ، والعيـون الغـامزة / ١٧٣ ، والمعيـار /٢٢.

٧٢- الأحوص ، فـي ديوانـه / ١٥٤.

٧٣- ديوانـه / ١٠٥.

٧٤- الأمـالى ٣٧٦/٢ ، ٣٧٧.

٧٥- الاقـتراح /٣٢.

٧٦- الأمـالى ٣١٩/٢.

٧٧- شرح التحفـة الورديـة ٧٢/٣.

٧٨- الأمـالى ١٩٣/١ ، والبيـت أورده ابـن الشـجرى بـلا نسـبة ، وهـو كذلك فـى سـيبويه والشـنتمرى ٣٤٢/١.

٧٩- راجـع : أوضـح المسـالك ١٠٨/٣.

٨٠- الأمـالى ١٩٠/١ ، ١٩١ ، وراجـع ذلـك فـى الكتـاب ٣٤٢/١.

٨١- راجع هذه الأبيات فى الأمالى ١٩١/١ - ١٩٤ ، وكذا ٣٢٠/٢-٣٢١.

٨٢- راجـع : الأمـالى ١٩٥/١-١٩٦.

٨٣- الأمـالى ١٩٣/١ ، وكـذا : ٣١٦/٢ ، والبيـت غـير منسـوب أيضـا فـى الإنصـاف / ٣٥٥.

٨٤- الأمـالى ١٩٣/١ ، وكـذا ٣١٧/٢.

٨٥- الأمـالى ٣١٨/٢.

٨٦- راجـع : ضرائـر الشـعر ١٣١-١٣٢.

٨٧- الأمالى ١٩٨/٢ ، والبيـت ورد منسـوبا لقطـرب فـى خزانـة الأدب ٣٥٦/١٠.

٨٨- ضرائـر الشـعر ١٣٢.

٨٩- الأمـالى ٢٩٣/٢.

٩٠- الأمـالى ٢٩٣/٢.

٩١- راجع تفصيل ذلك فى شرح التحفة الوردية ٣/٥ ، وغير ذلك من أمهات كتب النحو فى هذا الموضع.

٩٢- الأمالى ٢/١٦٢ والبيت لحميد الأمجى فى معجم ما استعجم ١/١٩١ ومن الممكن - فى تصورى - أن يكون قوله : حميد فى البيت منادى محذوف الأداة ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وعليه فلا يكون فى هذا البيت شاهد على حذف التنوين فى غير المواضع التى ذكرها النحاة للضرورة.

٩٣- سورة الصافات ، آية ٦٩.

٩٤- الأمالى ٢/٢٦٤.

٩٥- الكتاب ١/٨٦.

٩٦- راجع : أوضح المسالك ٢/٥٢.

٩٧- البيت لعامربن الطفيل مع الاختلاف فى الرواية بعيدا عن موضع الشاهد ، ديوانه /٥٥.

٩٨- راجع : سيبويه والشنتمرى ١/٨٢.

٩٩- لساعدة بن جؤية الهذلى فى شرح شواهد الإيضاح /١٥٥.

١٠٠- راجع : إيضاح شواهد الإيضاح / ١٤٠ وما بعدها.

١٠١- راجع : أمالى ابن الشجرى ٢/١٨ ، وكذا : ضرائر الشعر ١٧٩.

١٠٢- راجع : الأمالى ١/٢٨٠ ، وكذا ٢/١٨ والبيت لليزيد بن الحكم فى شرح شواهد الايضاح /١١٥.

١٠٣- راجع : الأمالى ١/٢٨٠ ، وكذا ٢/١٨ ولم ينسب البيت ابن الشجرى لأحد ، وهو لعدى بن زيد ، ديوانه / ١٦٢.

١٠٤- راجع : ضرائر الشعر ١٨٠.

١٠٥- الأمالى ٢/١٨-١٩ والبيت للأعشى فى ديوانه /٣٣٥.

١٠٦- سورة آل عمران من الآية ١٠٦.

١٠٧- راجع : أوضح المسالك ٣/٢٠٧ ، وكذا : شرح الرضى على الكافية ٢/٣٩٧.

١٠٨- الأمالى ٣/١٣٢.

١٠٩- الأمالى ٢/٧ ، وكذا ٣/١٣١ والبيت للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه /٤٥.

١١٠- الأمالى ٢/٩.

١١١- الأمالى ٣/١٣٢ والبيت فى ديوان بشر بن أبى خازم ١٩.

١١٢- راجع : الكتاب ١/٤٠٨.

١١٣- الأمالى ٢/٥٠ والبيت بدون نسبة فى الأمالى ، وكذا فى الكتاب والشنتمرى ١/٤٠٨.

١١٤- تحصيل عين الذهب بهامش سيبويه ١/٤٠٩.

١١٥- الكتاب ١/١٣٥ و"إما" مركبة من إن الشرطية ، وما النافية راجع : جواهر الأدب / ٥٠٨.

١١٦- الكتاب ١/١٣٥ والبيت ورد فى ديوان النمر بن تولب ١٠٤.

١١٧- راجع : الأمالى ٣/١٤٩.

١١٨- راجع : الكتاب ١/١٣٥.

١١٩- راجع : الأمالى ٣/١٤٩.

١٢٠- الأمالى ٣/١٥٠ ، وراجع : الكتاب ١/١٣٤ ، ١٣٥ ، والبيت فى ديوان دريد بن الصمة / ١١٠.

١٢١- الأمالى ٣/١٥٠-١٥١.

١٢٢- الأمـــالى ١٥١/٣.

١٢٣- راجع : تحصيل عين الذهـب بهـامش سـيبويه ٢٩٢/٢.

١٢٤- الأمالى ٢٩٣/٢ ، والبيت للبيد فى الكتاب والشنتمرى ٢٩١/٢.

١٢٥- راجع : الإعراب الكـامل لـلأدوات النحويـة /١٢٠.

١٢٦- الأمـــالى ٥٠٦/٢.

١٢٧- راجع تفصيل ذلك فـى المقتصـد / ١٠٤٩.

١٢٨- سورة طه ، آيـة ٦١.

١٢٩- الأمـالى ٢٠٩/٣ والبيـت فـى ديـوان المتنبـى ٢٩٦/١.

١٣٠- والآية من سورة الأعراف /١٢٩ ، وراجع : الأمالى ٢١٠/٣،٢١١.

١٣١- راجع : الضرائر / ٤٨ ، والبيـت فـى ديـوان طرفـة / ١٣٢.

١٣٢- الأمـــالى ٢٤/١.

١٣٣- ضرائـر الشـعر ١١٤.

١٣٤- الأمـالى ١٦٧/٢ والبيت للنجاشـى الحـارثى فـى ديوانـه /١١ عـن المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية.

١٣٥- تحصيل عين الذهـب ، بهـامش سـيبويه ٩/١.

١٣٦- راجع : ضرائـر الشـعر ١٢٥.

١٣٧- الأمالى ٥٠٦/٢ ، والبيت للعجير السلولى فى الإنصاف / ٦٨.

١٣٨- الأمـالى ٥٠٦/٢ والرجز بـلا نسبة فـى شـرح المفصـل ٩٧/٣.

١٣٩- راجـع : الإنصـــاف /٥١٣.

١٤٠- راجـع : شـرح المفصـل ٦٨/١.

١٤١- راجع : إيضـاح شـواهد الإيضـاح / ٣٩٦.

١٤٢- راجـع : ضرائـر الشـعر /١٢٧.

١٤٣- الأمـــالى ٥٠٦/٢.

١٤٤- راجـــع : الكتـــاب ١٦٩/٢-١٧٠.

١٤٥- راجـع : الأمـالى ١٢٠/١ والبيـت فـى ديـوان الفـرزدق /٥٠٨.

١٤٦- راجـع : ضرائـر الشـعر ٢٧١ ، والكتـــاب ١٧٣/٢.

١٤٧- راجع سر صناعـــة الإعـراب ١٣/١.

١٤٨- راجع ضرائـــر الشـعر /٢٧٩.

١٤٩- الأمـــالى ٩٤/٣ ، وراجـــع : ١٥٩/١ ، وكـــذا : ٣٤٦/١ والبيـــت للأعشى فى ديوانـــه / ٢٢١.

١٥٠- الأمـــالى ٩٥/٣.

١٥١- راجـع : الأمـــالى ٩٤/٣ ، ٩٥ وكـــذا ١٥٩/١ ، ٢٠٢/٣ والبيتـــان بدون نسبة فى ضرائر الشـعر / ٢٧٢.

١٥٢- راجـع : الكتـــاب ٥٥/٢.

١٥٣- راجـع : عبـث الوليـد /١٤٥.

١٥٤- راجـع : ضرائـر الشـعر / ٩٣.

١٥٥- راجـع : الأمـــالى ٢١/٢.

١٥٦- الأمـالى ١٥٧/١ ، والرجـز لرؤبـة فـى ديوانـه / ١٠٦.

١٥٧- راجـع : تحصيل عين الذهـب بهـامش سـيبويه ٥٥/٢.

١٥٨- الأمـالى ٢١/٢ ، والبيـت للحطيئـة فـــى ديوانـــه / ٢٠١ وعجـــزه بين الطوى فصـارات فواديهـا.

١٥٩- الضرائـــر / ٩٦.

١٦٠- الأمـــالى ٢٧٥/١-٢٧٦ والبيـــت بلانســبة فـــى ضرائـــر الشـــعر ٢١٠ وعجزه : ثلاث خصـال لست عنهـا بمرعـوى.

١٦١- الأمـــالى ٢/٨٢-٨٣.

١٦٢- الكتـــاب ١/٤٣٤.

١٦٣- راجع الأمالى ٢/٨٢ ، والبيت للفرزدق ، فى ديوانه ٢١٦.

١٦٤- راجع : الأمالى ٢/٨٢ ، والبيت لقيس بن الخطيم فى الكتاب ١/٤٣٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٨.

١٦٥- راجع: الأمـــالى ٢/٨٢-٨٣.

١٦٦- راجع : الجنى الدانى ٢٨٦.

١٦٧- خزانـــة الأدب ١١/٢٩٩.

١٦٨- الأمـــالى ٢/٨٣.

١٦٩- الأمالى ٢/٨٣ ، وكذا ٢/٣٨٧ ، والبيت فى ديوان الشريف الرضى ١/٣٨.

١٧٠- الأمـــالى ١/٢٨٨.

١٧١- راجع : الكتاب ١/١٣ ، ومغنى اللبيب /١٨٨.

١٧٢- الأمـــالى ١/٣٥٩ ، وكذا /٢/٢٥٠ ، ٢/٣٦٦ ، ٢/٥٨٢، والبيت للأعشى فى ديوانه / ١٣٩.

١٧٣- راجع : إيضاح شواهد الإيضاح /٤٠٢.

١٧٤- راجع : أمالى الزجاجى /٨٨.

١٧٥- البيت مختلف فى نسبته ، حيث نسب لعلقمة ، وهو فى زيادات ديوانه/١١٨ كما نسب لغيره.

١٧٦- الأمـــالى ٢/٢٠٣ ، وراجع : ٢/٤٩٢ ، ٣/٣٥ والبيت لسراقة البارقى ، فى ديوانه /٧٨.

١٧٧- راجع : المقتصد ١٠٢٣ ، وشرح شذور الذهب /٧٧.

١٧٨- الأمالى ٣٤٧/٢ والبيت للحطيئة فى ملحق ديوانه /٥٦.

١٧٩- راجع : الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية ٣٠٧ وما بعدها.

١٨٠- الأمالى ٥٧٧/٢.

١٨١- الأمالى ٥٧٧/٢ والبيت لأبى حية النميرى فى / إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣١.

١٨٢- الأمالى ٥٧٧/٢ وهناك نماذج أخرى للفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة لم أذكرها.

١٨٣- راجع : أوضح المسالك ٢٦٥/١ وما بعدها.

١٨٤- راجع الأمالى ١٥٧/٣ والبيت أنشده الفراء عن القاسم بن معن ، راجع : معانى القرآن للفراء ١٣٦/١.

١٨٥- الأمالى ١٥٦/٣.

١٨٦- ضرائر الشعر / ١٦٤.

١٨٧- راجع ضرائر الشعر ٢٥٧.

١٨٨- الأمالى ١٣/١.

١٨٩- الأمالى ١٤/١ والبيت نسب إلى منظور بن مرثد الأسدى فى أسرار العربية ٤٧.

١٩٠- الأمالى ١٤/١ والبيت نسبه ابن الشجرى لجحدر بن مالك فى الأمالى ٤٨٦/٢، ٤٨٧.

١٩١- الأمالى ١٤/١-١٥.

١٩٢- راجع شرح شذور الذهب /٥٦.

١٩٣- الأمالى ١٢٨/١ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى ١٢٧/١ لقيس بن زهير ، وضرائر الشعر / ٤٥.

١٩٤- الأمالى ١٢٨/١ ، والبيت منسوب لأبى عمرو بن العلاء فى ضرائر الشعر / ٤٥.

١٩٥- البيت لرؤبة بن العجاج فى ملحقات ديوانه / ١٧٩ ، وضرائر الشعر / ٤٥ والأمالى لابن الشجرى ١٢٩/١.

١٩٦- ضرائر الشعر / ٤٦.

١٩٧- لابن هرمة ، ديوانه /٨٧.

١٩٨- الأمالى ٤٢٠/٢ ، وراجع : ١٨٤/١ ، ٣٣٨ والبيت فى ديوان عنترة / ١٤٨.

١٩٩- راجع : الأمالى ٢١٥/١ ، ٣٧٧ ، والبيت للفرزدق فى ديوانه/٥٧٠.

٢٠٠- راجع : تحصيل عين الذهب بهامش سيبويه ١٠/١.

٢٠١- راجع الأمالى ٣٣٧/١ ، والرجز أنشده الفراء كما فى ضرائر الشعر / ٣٥ وهو لابن هرمة ، ديوانه /١١٨.

٢٠٢- الأمالى ٤٢٠/٢ ، والبيت لم ينسبه ابن الشجرى ، وكذا : ضرائر الشعر / ٣٥.

٢٠٣- راجع : ضرائر الشعر /٢٥ ، وكذا : تحصيل عين الذهب بحاشية سيبويه ٣١٣/١.

٢٠٤- الأمالى ٩٦/٢ ، والبيت فى ضرائر الشعر /٢٦ للأحوص أيضا.

٢٠٥- راجع : أوضح المسالك ٨٤/٣ وما بعدها.

٢٠٦- الأمالى ٣٤٠/٢ والرجز لأبى خراش فى الدرر ٤١/٣ ، كما نسب لغيره.

٢٠٧- الضرائر /٢١٧.

٢٠٨- البيت لعمرو بن عبد الجن ، فى الإنصاف /٣١٨.

٢٠٩- سورة نوح ، الآية ٢٣.

٢١٠- الأمالى ١٢١/٣.

٢١١- البيت بدون نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٢٣٥/١ ، وكذا : الإنصاف ٣١٦.

٢١٢- البيت بدون نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٢٣٦/١ ، وكذا ١٢٢/٣ ، وهو لابن ميادة ، فى ديوانه / ١٩٢.

٢١٣- الضرائر / ٢٢٦.

٢١٤- ديوانه / ١٤١٩.

٢١٥- راجع : معانى القرآن للفراء ٢٨١/٣.

٢١٦- أول سورة البينة.

٢١٧- الأمالى ٣٧٣/٢.

٢١٨- راجع : ضرائر الشعر /٧٣.

٢١٩- الأمالى ١٠٩/٣ ، والبيت فى : ضرائر الشعر / ٧٤.

٢٢٠- راجع الأمالى ١١٠/٣ ، ولم ينسبه ابن الشجرى ، وهو كذلك فى ضرائر الشعر /٧٤.

٢٢١- الأمالى ٣٣٦/١ ، والبيت فى ضرائر الشعر / ٢٤١ ، وكذا أمالى ابن الشجرى ٣٣٦/١.

٢٢٢- ضرائر الشعر / ٢٤١.

٢٢٣- الأمالى ٣٣٦/١ ، والبيت بلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٣٣٦/١ ، وضرائر الشعر /٥٥.

٢٢٤- ضرائر الشعر /٥٥.

٢٢٥- الأمالى ٣٣٦/١ ، والبيت نسبه ابن الشجرى إلى الأسدى ، وهو شقيق بن سليك.

المصادر والمراجع

١- أسرار العربية ، للأنبارى ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧م.

٢- أمالى ابن الشجرى ، لابن الشجرى ، تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت الطبعة الخامسة ١٩٦٦م.

٥- إيضاح شواهد الإيضاح ، للقيسى ، دراسة وتحقيق الدكتور / محمد بن حمود الدعجانى ، دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٦-البارع فى علم العروض، لابن القطاع ، تحقيق الدكتور/أحمد محمد عبد الدايم ، دار الثقافة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٧- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب ، للشنتمرى ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.

٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، لابن أم قاسم المرادى ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، المكتبة العربية ـ حلب ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادى ، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.
١٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى ، تحقيق وشرح / عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
١١- دروس العروض ، لأبى سعيد بن المبارك ، دراسة وتحقيق الدكتور / إبراهيم جميل ، الناشر مركز التيسير ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
١٢- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق / محمد جبار المعيبد ، النجف الأشرف ، ١٩٦٩م.
١٣- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح الدكتور / محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٩٥٠م.
١٤- ديوان امرىء القيس ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨م.
١٥- ديوان بشر بن أبى خازم ، تحقيق الدكتور / عزة حسن ، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد ، دمشق ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.
١٦- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) شرح أبى سعيد السكرى ، دار صادر ، بيروت ١٩٨١م.

١٧- ديوان دريد بن الصمة تحقيق الدكتور / عمر عبد الرسول ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٥م.
١٨- ديوان ذى الرمة ، تحقيق الدكتور/ عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
١٩- ديوان رؤبة ، نشر / وليم بن الورد الروس ، ليبسيج ١٩٠٣م.
٢٠- ديوان الشريف الرضى ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١م.
٢١- ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر ، بيروت ١٩٨٠م.
٢٢- ديوان عدى بن زيد ، تحقيق / محمد المعيبد ، بغداد ١٩٦٥م.
٢٣- ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق / عبد المنعم شلبى ، المكتبة التجارية ، القاهرة.
٢٤- ديوان الفرزدق ، نشر / عبد الله الصاوى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٦م.
٢٦- ديوان لبيد ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ١٩٦٢م.
٢٥- ديوان المتنبى ، بشرح الواحدى ، تصحيح / فردريك ديتربيص، برلين ١٩٦١هـ ، وكذا بشرح العكبرى ، تصحيح / مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى ، مطبعة / مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م.
٢٧- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق / مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ١٩٥٤م.

٢٨- شرح التحفة الوردية فى علم العربية ، لابن الوردى ، قدم له ، وحققه ، وعلق عليه ،ووضع فهارسه ، الدكتور / صلاح روای، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى.
٢٩- شرح الرضى على الكافية ، للرضى ، دار الكتب العلمية.
٣٠- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق / عبد المتعال الصعيدى ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.
٣١- شرح شواهد الإيضاح ، لأبى على الفارسى ، تأليف / عبد الله بن برى ، تقديم وتحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش ، مراجعة /محمد مهدى علام ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٨٥م.
٣٢- شرح المفصل ، لابن يعيش ، دار الطباعة المنيرة - مصر ١٩٢٨م.
٣٣- شعر ابن ميادة ، تحقيق الدكتور / حنا جميل حداد ، مراجعة قدرى الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م.
٣٤- شعر النمر بن تولب ، صنعة الدكتور / نورى القيسى ، بغداد ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
٣٥- ضرائر الشعر ، لابن - صفور الإشبيلى ، تحقيق / السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس.
٣٦- العروض والقافية فى كتاب سيبويه ، للدكتور / أحمد محمد عبد الدايم ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
٣٧- علم العروض والقافية ، للدكتور / عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٨- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، للدماميني ، تحقيق / الحسانى عبد الله، مكتبة الخانجى القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م.
٣٩- الفصول فى القوافى ، لابن الدهان تحقيق الدكتور / محمد الطويل ، دار الثقافة العربية الطبعة الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
٤٠- فن العروض ، قضايا وبحوث ، تأليف الدكتور / أحمد عبد الدايم ، دار العدالة.
٤١- القسطاس فى علم العروض ، للزمخشرى ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الثانية المجددة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
٤٢- القوافى للأخفش ، تحقيق الدكتور / عزة حسن ، دمشق ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
٤٣- القوافى للرقى قدم له ، وحققه ، ودرس قضاياه ، وعلق عليه الدكتور أحمد محمد عبد الدايم ، دار الثقافة العربية ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
٤٤- الكافى فى علم القوافى ، للشنترينى ، تحقيق الدكتور / محمد رضوان الداية دار الأنوار ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
٤٥- الكتاب ، لسيبويه ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.
٤٦- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبى عبيد البكرى ، تحقيق / مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م.

٤٧- المعيار فى أوزان الأشعار ، للشنترينى ، تحيق الدكتور / محمد رضوان الداية دار الأنوار بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
٤٨- المقتصد فى شرح الإيضاح ، للجرجانى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان.
٤٩- النبذة الصافية فى علمى العروض والقافية ، للسنفى ، تحقيق الدكتور / السيد أحمد على.